الفصل الثالث

الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس

الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس

مقدمة

استطاعت مجموعة دول البريكس خلال السنوات الماضية أن تعتلى مكانة متميزة فى الاقتصاد العالمى وذلك من منظور تحقيقها لمعدلات مرتفعة ومتسارعة من النمو الاقتصادى فضلاً عن نجاحها فى تكوين أرصدة كبيرة من الاحتياطيات من النقد الأجنبى الأمر الذى انعكس فى قدرتها على تجاوز الأزمة المالية العالمية الأخيرة . ولذلك تتمثل أشكالية هذا الفصل فى محاولة رصد الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس سواء على مستوى علاقات الاستثمار أو علاقات التجارة كمحاولة لاستكشاف قدرتنا على الاستفادة من نجاحات هذه المجموعة وذلك لكى تقف على مواطن الضعف والقوة فى مثل هذه العلاقات .

ولذلك يقع هذا الفصل فى ثلاثة **مباحث رئيسية : <u>المبحث الأول</u> ويتحرى اتجاهات الاستثمار المباشر لهذه المجموعة من الدول سواء على المستوى العالمى أو على مستوى الدول الإفريقية ، أما <u>المبحث الثانى</u> فيعنى برصد علاقات الاستثمار المباشر بين مصر وهذه الدول لتحديد نصيبها فى اجمالى استثماراتنا المباشرة ، وكذلك هيكل الأنشطة النوعية التى استطاعت الولوج إليها فضلاً مراجعة الإطار المؤسسى الحاكم لهذه العلاقات من منظور الاتفاقيات المتاحة ، ثم <u>المبحث الثالث</u> وتناول بالرصد تطور التجارة الخارجية مع هذه الدول وهيكل الصادرات والواردات للوقوف على الوضع الحالى بهدف تحديد نوع المسار المرتقب لتطوير هذه العلاقات فى المستقبل .**

المبحث الأول

١٠ اتجاهات الاستثمار المباشر الأجنبى فى الأسواق الناشئة ومن بينها مجموعة البريكس

إن البيئة العالمية للاستثمار المباشر الأجنبى تتغير بسرعة ، كذلك فإن العوامل التقليدية المختلفة من بينها استمرار تحرير أنظمة FDI ، المنافسة بين المشروعات فى كل أجزاء العالم ، التطورات التكنولوجية واللوجستية تؤثر على تدفقات الاستثمار العالمية للشركات متعددة الجنسيات من الدول المتقدمة والأسواق الناشئة . ومن المتوقع فى المستقبل أن تظهر عوامل غير تقليدية أخرى ربما تفيد رسم شكل الاستثمارات المباشرة (حيث يناقش جيفرى Sachs تغير خريطة لاستثمارات المباشرة من المنظور الكلى ويناقش قيود الموارد الطبيعية ومحددات النمو الاقتصادى المستدام . فالعرض عير المرن للموارد الحيوية المتصلة بالغذاء والبترول والمعادن يتوقع أن يكون له تأثير على أسعار السلع ، بينما تؤثر التغيرات المناخية على إمدادات الغذاء فى العالم ، كذلك فندرة المياه والأراضى القابلة للاستزراع قد ترتب عليها تزايد تدفقات الاستثمارات المباشرة فى القطاع الزراعى فى العديد من الدول النامية والأقل نمواً . ويرى ساكس أن هذه الأنماط هى الأكثر ظهوراً فى المستقبل وستؤثر على المحددات الاقتصادية للاستثمار المباشر . وحتى يمكن التوفيق بين إمكانات النمو الاقتصادى الديناميكى ومحدودية قاعدة الموارد فى العالم يستلزم ظهور تكنولوجيات وأشكال جديدة من التعاون والترتيبات العالمية ([1]) .

هذا وقد خضعت الاستثمارات المباشرة خلال العقود الأربع الماضية لتغيرات جذرية. حيث لوحظ أن المحتوى القطاعى لتدفقات الاستثمارات المباشرة العالمية قد خضع لتغيرات محسوسة : ففى السبعينات حقق الاستثمار المباشر ما حصته ٢٥% من الاستثمارات العالمية ([2]) وحديثاً وصل نصيب قطاع الخدمات تقريبا إلى ثلثى تدفقات الاستثمارات العالمية. كذلك فقد ارتفع نصيب هذه الاستثمارات فى قطاع البنية الأساسية (الكهرباء ، الاتصالات ..) ومن ثم فإن بعض الآراء ترى أن بعض النظريات المعاصرة التى فسرت عولمة عمليات الشركات متعددة الجنسيات أصبحت متقادمة .

١٠١ الزيادة فى تدفقات الاستثمارات المباشرة من الأسواق الناشئة ومن بينها مجموعة دول البريكس

[1]) Karlp. Sauvant and others Foreign Direct Investment by Emerging Market Multinational Enterprises, The impact of The Financial crisis and Recession and challenges Ahead, Global Forum on International Investment, OECD, 7-8 , Dec. 2009, P.2 .

[2]) Karlp. Ibid, P.3 .

أظهرت تدفقات الاستثمار المباشرة الخارجة outflow من اقتصادات الدول النامية معدلات نمو ديناميكية فى حدود ٦٦% فى المتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥ لكى تصل إلى ٢٩٣ بليون دولار فى عام ٢٠٠٨ مقارنة بـ ٢٣٩ بليون عام ١٩٩٠ . هذا التطور بالزيادة قد تأثر جزئياً بالنمو الديناميكى للاستثمارات المباشرة الخارجة من البرازيل والصين والهند والاتحاد الروسى ، ومعظم هذا الاستثمار يرتكز فى الخدمات خاصة الخدمات الداعمة للتجارة وتعد معظم مشروعات الموارد الطبيعية استثمارات خارجة outward investments . وقد تزامن مع زيادة هذه الاستثمارات الخارجة ما سجلته UNCTAD عام ٢٠٠٨ من تزايد أعداد الشركات المتعددة الجنسيات التى تجاوزت ٢١٠٠٠ شركة ، ومن بين هذا العدد يصل نصيب الصين إلى ٣٥٠٠ شركة ، ١٠٠٠ شركة من روسيا ، ومن الهند ٨١٥ شركة ، ومن البرازيل ٢٢٠ شركة ([1]) . كذلك وفقا للاونكتاد فإنه من بين ١٠٠ شركة متعددة الجنسيات تعتلى القمة فى القطاع غير المالى يصل نصيب الصين إلى تسع شركات مقابل ثلاثة للبرازيل ، شركتين من الهند .

جدول رقم (١-١)

تدفقات الاستثمارات المباشرة FDI من العالم والدول النامية

واقتصاديات البريكس (البرازيل – الصين – الهند – الاتحاد الروسى)

مليون دولار

الدول	١٩٩٠	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
العالم	٢٣٩.١	٨٨٠.٨	١٣٩٦.٩	٢١٤٦.٥	١٨٥٧.٧
اقتصاديات الدول النامية	١١.٩	١١٧.٦	٢١٥.٣	٢٨٥.٥	٢٩٢.٧
البرازيل	٠.٦	٢.٥	٢٨.٢	٧.١	٢٠.٥
الصين	٠.٨	١٢.٣	٢١.٢	٢٢.٥	٥١.٢
الهند	٠.٠	٣.٠	١٤.٣	١٧.٣	١٧.٧
الاتحاد الروسى	٠٠	١٢.٨	٢٣.٢	٤٥.٩	٥٢.٤

المصدر :

- Karlp, ibid, table (1.2), P.4 .
- UNCTAD, WIR 2009 .

والملاحظ وفقا لجدول (١-١) أن مجموعة دول البريكس (البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين) تعد واحدة من القوى الرئيسية المفسرة لزيادة تدفقات الاستثمارات المباشرة الخارجة حيث سجلت تقريباً ١٤١.٨ بليون دولار فى عام ٢٠٠٨ وهو ما يقترب من ٤٠% من اجمالى

[1]) UNCTAD, 2009 .

التدفقات من الأسواق الناشئة ، وإنه بالنظر إلى الجدول (١-١) نجد أن الاستثمارات الخارجة من الصين قد زادت عن الضعف بين عامى ٢٠٠٧و ٢٠٠٨ ، حيث أنها كانت ٢٢.٥ بليون دولار فى عام ٢٠٠٧ ووصلت إلى ٥١.٢ بليون دولار فى عام ٢٠٠٨. وبالنسبة لنمط التوزيع القطاع للاستثمارات المباشرة من دول المجموعة فنجد أنه بالنسبة للبرازيل فإن شركاتها قد طورت أعمالها فى أنشطة البترول والغاز والمعادن ، التعدين ، الأسمنت الصلب ، الصناعات الغذائية والمشروعات . أما الشركات متعددة الجنسيات الروسية MNES فقد كثفت أنشطتها فى المشروعات الباحثة عن الموارد ، المواد الخام وفى مجال السلع الاستراتيجية.

وفيما يخص الهند فقد نشطت الشركات الهندية MNES فى مجال الاستحواذ على الصناعات كثيفة التكنولوجيا وكثيفة المعرفة خاصة فى مجال صناعات الأدوية وخدمات تكنولوجيا المعلومات .

ووفقا لدراسات الاونكتاد يلاحظ من الجدول رقم (١-٢) أن هناك انخفاضات مئوية خلال الشهور القليلة الأولى من ٢٠٠٩ حيث يعد هذا الانخفاض دالة فى عمق ومدى ودرجة انتشار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والصعوبات المرتبطة بذلك بما يعكس انخفاض هذه التدفقات على مستوى العالم .

جدول رقم (١-٢)

التدفقات الخارجة للاستثمارات المباشرة من دول BRIC*

عامى ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

مليون دولار

الدولة	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تغير مئوى
البرازيل (يناير – مايو)	٧.٥	٠.٩	-٨٧
الصين (يناير – يونية)	٢٥.٧	١٢.٤	-٥٢
الهند (يناير – مارس)	٥.٧	٤.٨	-١٦
روسيا (يناير – مارس)	١٥.٨	١٢.٩	-١٨

Source : Karlp. Ibid, table (1.4) , p. 14 .

*** حيث لم تكن جنوب افريقيا قد انضمت إلى المجموعة بعد ، فقد انضمت جنوب افريقيا عام ٢٠١٠ .**

وقد أشار نفس المصدر إلى وجود تحديات استراتيجية رئيسية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات MNES المرتبطة بالأسواق الناشئة ولعل أهم هذه التحديات مرتبط بالموارد البشرية خاصة المهارات والقدرات الإدارية .

٢٠١ توقعات بتزايد الاستثمارات مع مجموعة دول البريكس

تستند التوقعات الخاصة بتزايد الاستثمارات مع مجموعة دول البريكس إلى عدة معطيات :

أولا : إن دول مجموعة البريكس تحتل مراتب متقدمة ضمن أكبر ثلاثين اقتصاديات دولية على مستوى العالم ، وهو المعيار الذى يعتمد على حجم الناتج المحلى المحسوب فى ٢٠١٠ . حيث احتلت الصين ثانى أكبر اقتصاد على مستوى العالم تليها الهند التى احتلت المرتبة الرابعة ثم روسيا الاتحادية التى احتلت المرتبة التاسعة ، فى حين احتلت جنوب إفريقيا المرتبة الثلاثة والعشرين .

وعلى صعيد احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية تمتلك مجموعة دول البريكس ٣.٦٨ تريليون دولار أمريكى وفق بيانات صندوق النقد الدولى ٢٠١١ أى ما يعادل ٤٠% ([1]) من احتياطيات العالم .

ولعل ذلك يؤشر إلى ضرورة وضع صيغ للتعاون تسمح باستفادة مصر من ذلك التجمع فى تنويع علاقاتها الاقتصادية ودعم القدرات التصديرية لأسواق جديدة والاستفادة من تجارب هذه الدول فى تطوير اقتصادها النامى . فهذه الدول تحمل فرصا واعدة للتعاون والاستثمار المستقبلى لاسيما فى ظل خبرتها فى التعامل مع الأوضاع غير المستقرة على النقيض من المستثمر الأوروبى الذى يتأثر تنفيذ مشروعاته بظروف عدم الاستقرار . ومع ذلك لابد من النظر إلى العقبات التى تعترض هذا التجمع سواء المرتبطة بعلاقات دول مع بعضها البعض أو تلك المرتبطة بالنظام الاقتصادى العالمى دون تقليل من المساعى المصرية للتقارب لحاجة مصر بالفعل لتنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية .

ثانيا : يعتبر فريق Global Sachs ([2]) مجموعة دول من الدول الواعدة المحرك للنمو " Engine of Growth " ذوى فرص الاستثمار الكبيرة . حيث يعتقد بحدوث بعض التغيرات داخل أسواقهم المحلية الكبيرة تتمثل فى نمو الطبقة المتوسطة وظهور مستهلكين جدد وازدياد الطلب على السيارات والكهرباء وتطور أسواق رأس المال المحلية ، وعليه يتوقع أن تقل المخاطر بالنسبة للمستثمرين فى هذه الأسواق الناشئة الكبيرة مقارنة بالأسواق الناشئة صغيرة الحجم خاصة وأن هذه الاقتصاديات الكبيرة قد

---

[1]) Fourth, BRICS Summit, March 29, 2012, New Delhi, مجموعة بريكس وأهدافها

[2]) Leslie Elliott Armijo, The Bric countries (BRAZIL, RUSSIA, INDIA, AND CHINA) As ANALYTICAL CATEGORY : MIRAGE OR INSIOHT ? ASIAN PERSPECTIVE, Vol.31, No.4, 2007, pp.7-42 .

تكون أقل اعتماداً على التجارة ومتكاملة مع العالم الخارجى أكثر من الاقتصاديات الصغيرة . فضلا عن ذلك فإن هذه الأسواق الكبيرة يتوقع أن تكون أقل عرضه للصدمات الاقتصادية الخارجية ، ومع ذلك فإن أسواق الصين وروسيا أكثر اعتماداً على التجارة . ومن ثم فإن الجدل الرئيسى فى الأدبيات المالية وأدبيات الأعمال سيرتكز على حقيقة الأحجام الاقتصادية النسبية للدول الأربع سواء فى الحاضر أو فى المستقبل .

ويمكن الاستدلال على التطور المرتقب للقوى الاقتصادية لمجموعة البريكس فى المستقبل من خلال التنبؤات الخاصة بمسار الإنتاج العالمى . حيث يلاحظ وفقا لجدول (١-٢-١) أن تنبؤات نمو القوى الاقتصادية لمجموعة البريكس مقارنة بمجموعة الست الكبار G6 (الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، انجلترا ، فرنسا وايطاليا) تؤشر إلى وصول مجموعة دول البريكس BRICS إلى حصة من الانتاج العالمى مكافئة لمجموعة الست الكبار G6 حول عام ٢٠٤٠ . ووفقا لنفس التنبؤات يتوقع تحقيق نمو تراكمى فى البرازيل والهند أقل من ٤-٦% للدولتين على الترتيب وذلك فى مقابل معدلات نمو متناقصة فى إنتاج الصين وروسيا بحيث تدور فى حدود ٣% ، ٢% على الترتيب حوالى عام ٢٠٥٠ . ويثير نفس المصدر الجدل حول إمكانية أن يفضل المستثمر الرشيد اقتصاداً أقل نمواً مثل البرازيل مقارنة باقتصاديات ذات نمو متسارع مثل كوريا وماليزيا .

جدول (١-٢-١)

يبين القوة الاقتصادية المتوقعة بحلول ٢٠٥٠

لمجموعة الست الكبار G6 ولمجموعة BRICS (كنسبة من الانتاج المجمع لكل من :

الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، انجلترا ، فرنسا وايطاليا مضافاً إليها دول البريكس الأربع)

السنة	١٩٩٠	٢٠٠٦	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠٤٠	٢٠٥٠
G6	٨٩	٨٣	٧٢	٦١	٥٠	٤٠
BRICS	١١	١٧	٢٨	٣٩	٥٠	٦٠

G6 = تشير لكل من الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، انجلترا ، فرنسا ، ايطاليا

BRICS = تشير إلى الصين ، الهند ، البرازيل ، روسيا ، جنوب افريقيا .

Source : Leslie, Elliot, ibid , table (2), p. 13 .

ثالثا : أرصدة الاستثمار الأجنبى المباشر FDI كمؤشر للجاذبية المالية (للداخل أو الخارج

(Inflows or Outflows

يدلل نفس المصدر ([1]) على صحة تنبؤاته من خلال جدول (١-٢-٢) الذى يوضح موقف القوة المالية لهذه المجموعة فى عام (٢٠٠٥) كنسبة من العالم :

جدول رقم (١-٢-٢)

القوة المالية لمجموعة البريكس

بالمقارنة بمجموعة الخمس الكبار فى عام ٢٠٠٥

(% من العالم)

الدولة	احتياطيات النقد الأجنبى	رصيد FDI (تدفقات إلى الداخل) Inward	رصيد FDI تدفقات إلى الخارج Outward FDI
G5	٢٠.٨	٣٥.٩	٥١.٥
الصين	٢٣.٨	٢.٠	٠.٤
الهند	٣.٤	٠.٤	٠.٠
روسيا	٥.٨	١.٣	١.١
البرازيل	١.٧	٢.٠	٠.٧
BRICS G5 +	٣٤.٧	٩.٧	٢.٢
BRICS	٥٥.٥	٤٥.٦	٥٣.٧

G5 : تشير إلى دول مجموعة الخمس : الولايات المتحدة ، اليابان ، بريطانيا ، ألمانيا ، فرنسا .

Source : Ibid, table 5, p.23 .

٠١ حيث يلاحظ من جدول (١-٢-٢) أن دول مجموعة الخمس الكبار تمثل المواقع الأكثر جاذبية للاستثمار المباشر إلا أن حصة مجموعة البريكس متزايدة ، حيث تمتلك الصين وروسيا والبرازيل رصيداً من تدفقات FDI (إلى الداخل) أكبر من اليابان . كذلك فإن تدفقات الشركات المتعددة الجنسيات من اقتصاديات مجموعة البريكس قد زادت أيضا على الرغم من استمرار استحواذ الخمس الكبار على ٥٢% من الاستثمارات المباشرة العالمية (أى نصيب الديمقراطيات الخمس الغنية) فى مقابل ٢% لمجموعة الدول الأربع البريك) .

٠٢ بملاحظة أن أرصدة FDI تتراكم ببطء فإن هذه المؤشرات للتباطؤ ومن ثم التدفقات السنوية ستكشف عن مزيد من الاتجاه للتقارب بين المجموعتين عبر الزمن ، كذلك

[1]) Leslie, ibid. p. 14 .

بالأخذ فى الاعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكبر مدين رئيسى فى العالم فإنه من المتصور أن عجز ميزان التجارة الكبير والتى تسجلها الولايات المتحدة سترتبط وبشكل موازى بتدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل لأن البنوك المركزية الأجنبية تستثمر احتياطياتها من الدولارات فى سندات الخزانة الأمريكية المقومة بالدولار . وعليه فإنه استناداً إلى موقف أرصدة الاحتياطيات من النقد الأجنبى فإن هناك تحولاً فى اتجاه حائزى الاحتياطيات من العملات الأجنبية من القوى الجديدة فى اليابان والدول النامية فى آسيا ومصدرى البترول . ومن المعروف أن الصين قد أعلنت فى عام ٢٠٠٨ عقب الأزمة المالية العالمية أنها شرعت فى استثمار حصة صغيرة من احتياطياتها المقومة بالدولار (ليس فى سندات الخزانة الأمريكية) ولكن فى الأوراق المالية عالية العائد والمخاطر للقطاع الخاص مثل أسهم وسندات الشركات وفى السنوات الأخيرة يقدر أن الحكومات فى آسيا والشرق الأوسط والصين تستحوذ وتتحكم فى نحو ٢.٥ تريليون دولار فى أدوات الاستثمار الجديدة المعروفة بصناديق الثروة السيادية Sovereign Wealth Funds (SWF) .

وتشير التقديرات إلى حيازة كل من النرويج والامارات ، السعودية ، الكويت ، سنغافورا ، الصين وروسيا على اكبر حصة فى هذه الصناديق مع توقعاتها بوصول أرصدة هذه الصناديق إلى ١٠ تريليون دولار ([1]) فى عشر سنوات . وعليه يمكن استنتاج أن هذه الدول ستصبح قريبا قوة كبرى ، ومن ثم يتوقع تزايد التعددية القطبية فى العالم .

٣٠١ <u>موقف الاستثمارات المباشرة لمجموعة البريكس فى افريقيا</u>

وفقا لتقرير الاستثمار العالمى ٢٠١٣ ([2]) يلاحظ الآتى :

١- تعد مجموعة دول Brics (البرازيل ، الاتحاد الروسى ، الهند ، الصين وجنوب إفريقيا) ضمن مجموعة الاقتصاديات النامية واقتصاديات التحول Transition Economies التى تشهد تدفقات للاستثمار المباشر من هذه الدول إلى الخارج outward investors ، فقد ارتفع مستوى تدفق الاستثمارات المباشرة إلى الخارج من ٧ بليون دولار فى عام ٢٠٠٠ لتسجل ١٤٥ بليون دولار فى عام ٢٠١٢ أى ما نسبته ١٠% من التدفقات العالمية (مقابل ١% فى عام ٢٠٠٠) .

---

[1]) ibid, pp. 24-25 .

[2]) UNCTAD, world Investment Report, 2013, Box 1.1, p.5 .

٢- وفقا لجدول رقم (١-٣-١) يلاحظ أن الاستثمارات المباشرة لمجموعة Brics تستهدف إما البحث عن الأسواق فى الدول المتقدمة أو الانتاج فى سياق سلاسل القيمة الاقليمية ، ويتركز أكثر من ٤٠% من رصيد هذه الاستثمارات فى الدول المتقدمة (حيث يصل نصيب الاتحاد الأوروبى إلى ٣٤% منها) ، كذلك تحصل الاقتصادات المحاورة لدول Brics فى أمريكا اللاتينية والكاريبى على ١٦%، والاقتصاديات فى مرحلة التحول على ٣% ، فى حين تحصل جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وإفريقيا على ٤٩% .

جدول (١-٣-١)

رصيد الاستثمار المباشر إلى الخارج وفقا للمنطقة فى ٢٠١١

المنطقة/الاقتصاد	قيمة بالمليون دولار	حصة %
العالم	١١٣٠٢٣٨	١٠٠
الاقتصاديات المتقدمة	٤٧٠٦٢٥	٤٢
الاتحاد الأوروبى EU	٣٨٥٧٤٦	٣٤
الاقتصاديات النامية	٥٥٧٠٥٥	٤٩
إفريقيا	٤٩١٦٥	٤
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١٧٥٤١٠	١٦
آسيا	٣٣١٦٧٧	٢٩
الاقتصاديات فى مرحلة التحول	٣١٨٩١	٣
مجموعة Brics	٢٨٥٩٩	٣

Source : UNCTAD, FDI-TNG-GUC information System and data from IMF, CDIS(Coordinated Direct Investment survey) .
- UNCTAD, World Investment Report, 2013, Box 1.1, p.5 .

٣- وتعد دول مجموعة Brics كمستثمرين رئيسيين فى إفريقيا . حيث أنه بالرغم من حصول إفريقيا على ما نسبته ٤% فقط من التدفقات الخارجة من الاستثمارات المباشرة FDI إلا أن مجموعة دول البريكس تعتلى قمة الدول المستثمرة فى إفريقيا . ففى عام ٢٠١٠ ، بلغت حصة مجموعة Brics من رصيد الاستثمارات الداخلة فى افريقيا بما نسبته حوالى ١٤% وبلغ نصيبها من التدفقات الداخلة inflows ٢٥% . وهكذا ارتفع نصيب مجموعة البريكس من اجمالى قيمة المشروعات الجديدة Greenfield projects فى إفريقيا من ٢٠% فى عام ٢٠٠٣ إلى تقريبا ٢٥% فى عام ٢٠١٢ ، وقد تركزت معظم مشروعات الاستثمار المباشر فى إفريقيا

فـى مجـال الصـناعات التحويليـة والخـدمات . ويتركـز فقـط ٢٦% مـن قيمـة هـذه المشروعات ، ١٠% من عددها فى القطاع الزراعى .

٤- يشـير نفـس المصـدر (١) إلـى أن الاسـتثمارات البرازيليـة فـى إفريقيـا فـى تزايـد فـى السنوات الأخيرة ، وتلعب المؤسسات المالية العامة دوراً هاماً فى قدوم المستثمرين من البرازيل إلى إفريقيا والمثال على ذلك هو بنك التنمية البرازيلى الذى لعب دوراً هاماً فى توسع الشركات البرازيلية المتعددة الجنسيات فى TNCs فى مجال صناعة الايثانول فى دول مثل أنجولا ، غانا وموزمبيق .

٥- من الناحيـة الأخرى يصل حجم أرصدة FDI الصينية فى إفريقيا ١٦ بليون دولار فى نهاية ٢٠١١ ، وتعد جنوب إفريقيا هى المستقبل الرئيسى للاستثمارات المباشرة الصينية تليها السودان ، نيجيريا ، زامبيا والجزائر . وتعتلى الصين مراتب متقدمة بالنسبة للدول المستثمرة فى بعض الدول الأقل نمواً مثل السودان ، زامبيا . ويلاحظ أنه بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة التى تسعى للموارد resource seeking فإن النمو الصناعى السريع الحادث فى الصين يوفر فرصاً لهذه الدول لجذب استثمارات مباشرة فى الصناعات التحويلية .

٦- ومع وصول رصيد الاستثمارات المباشرة فى جنوب إفريقيا إلى ١٨ بليون دولار أصبحت جنوب إفريقيا اكبر خامس صاحب رصيد من FDI فى عام ٢٠١١ ، وثانى أكبر دولة نامية مستثمرة عالمياً بعد ماليزيا . حيث تركزت معظم هذه الأرصدة outward FDI Stock فى إفريقيا فى موريشيوس ، يتركز ربع هذا الرصيد فى نيجيريا ، وفى موزمبيق وزيمبابوى .

٧- بالنسبة للهند فإن استثماراتها تركزت فى موريشيوس خاصة فى صناعة الملابس وذلك نظراً لوجود تسهيلات مالية وظروف ضريبية ملائمة . وحديثا أصبحت

---

١) UNCTAD, op.cit. Box1.1, pp. 5-6 .

الشركات الهندية متعددة الجنسيات منتشرة فى دول أخرى فى المنطقة مثل كوت دوفوار ، إثيوبيا ، السنغال والسودان .

٨- أما توسعات الشركات المتعددة الجنسيات الروسية فى إفريقيا فهى حديثة نسبيا حيث سجلت ١ بليون دولار فى عام ٢٠١١ ، وهذه الشركات كان محركها الرغبة فى تعزيز إمدادات المواد الخام raw material supplies وكذلك التوسعات فى قطاعات جديدة لإنتاج سلع استراتيجية والوصول إلى الأسواق المحلية (١) .

المبحث الثانى

٠٢ علاقات الاستثمار المباشر بين مصر ومجموعة البريكس

١) UNCTAD, Op.cit. p.6 .

٢-١ نصيب مجموعة البريكس من اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر

وفقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والبنك المركزى المصرى لتدفقات الاستثمارات من مجموعة البريكس (البرازيل – جنوب إفريقيا – روسيا ، الصين ، الهند ، ومصر) ، ويوضح جدول (٢-١) ما يلي :

١- سجلت التدفقات من الاستثمارات المباشرة الي الداخل في مصر علي المستوى الكلي ما قيمته ١٢.٨٣٦ بليون دولار في عام الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ثم انخفضت في العام التالي للأزمة الى مستوى ١١.٠٠٨ بليون دولار بنسبة ١٤.٢٥% ثم أخذ مستوى التدفقات اتجاهاً هبوطياً ليسجل مستوى ٩.٥٧٤ بليون دولار عام ٢٠١٠/٢٠١١ عام ثورة ٢٥ يناير بنسبة هبوط قدرها ١٣.٠% ثم قفزت الى مستوى ١١.٧٦٨ بليون دولار في العام التالي للثورة ٢٠١١/٢٠١٢ . بنسبة زيادة قدرها ٢٢.٩% ثم واصلت الانخفاض الى مستوى ٩.٦١٤ بليون دولار في عام ٢٠١٢/٢٠١٣ بنسبة انخفاض قدرها ١٨.٤% . هذا الاتجاه المتذبذب المتأرجح في تطور تدفقات الاستثمارات المباشرة يعكس تأثير ظروف الأزمة المالية العالمية وتداعيات أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تولد عنها من ظروف عدم اليقين فيما يتعلق بالبيئة الاستثمارية والتشريعية .

٢- المتتبع لتطور تدفقات الاستثمار المباشر من مجموعة البريكس الي مصر يجد أنه وفقاً لكل من المصدرين : البنك المركزى المصرى ، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لم تسجل استثمارات لدى البنك المركزى لتلك الدول سوى للصين والهند ونظراً لضعف قيمتها فقد تم دمجها مع استثمارات دول أخرى ، وبالتالى فإن الصين والهند فقط تتوافر عنهما تسجيلات لتلك التدفقات ، ونستطيع أن نتبين أن النصيب النسبي لاستثمارات الصين لم تتجاوز ٦% من اجمالى الاستثمارات المباشرة الكلية داخل مصر خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٢/٢٠١٣ (جدول ٢-١) وان الاستثمارات الهندية بالرغم من أن نصيبها كان متواضعاً وأقل من نصيب الاستثمارات الصينية خلال ٢٠٠٨/٢٠٠٩- ٢٠١١/٢٠١٢ إلا أن نصيبها سجل ٧.١% فى عام ٢٠١٢/١٣ متجاوزاً نصيب الصين ، وإجمالا لم يتجاوز نصيب كلتا الدولتين من تدفقات الاستثمار المباشر الاجمالي الي مصر ١٢%.

جدول (٢-١)

تطور نصيب استثمارات دول البريكس فى اجمالى الاستثمارات المباشرة الداخلة إلى مصر خلال (٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٢/٢٠١٣)

بالمليون دولار

الدول	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
الصين	٦٠٠	٢٦.٩	٤٨.٠	٧٣.٦	٤٨.٨
	(٤.٧)	(٢.٤)	(٥.١)	(٦.٣)	(٥.١)
الهند	٥١.٤	٨.٧	٢١.٢	٥٣.٣	٦٨.٢
	(٤.٠)	(٠.٨)	(٢.٢)	(٤.٥)	(٧.١)
اجمالى قيمة الاستثمار المباشر فى مصر	١٢٨٣٦.١	١١٠٠٨.١	٩٥٧٤.٤	١١٧٦٨.١	٩٦١٤.٠
	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)

فيما يخص الاستثمارات من البرازيل ، جنوب افريقيا وروسيا كما ذكرنا سابقا .

لا يوجد استثمارات مسجلة لدى البنك المركزى المصرى لتلك الدول – نظراً لضعف تلك الاستثمارات ، وتم دمجها مع استثمارات دول أخرى .

( ) : تشير إلى نسبة قيمة الاستثمار المباشر للدولة إلى اجمالى الاستثمارات المباشرة لداخل مصر خلال نفس السنة .

المصدر : البنك المركزى المصرى .

جدول (٢-٢)

اجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر طبقا للأنشطة النوعية المختلفة

خلال (٢٠٠٩/٢٠٠٨ – ٢٠١٣/٢٠١٢)

بالمليون دولار

الأنشطة	العام المالى	%	العام المالى	%

	٢٠٠٩/٢٠٠٨		٢٠١٠/٢٠٠٩	
الصناعية	٨٥١.٩	٦.٦	٤٥٦.٣	٤.١
الزراعية	٧٦.٣	٠.٦	٣٦١.٦	٢.٤
الإنشائية	٢٢٥.٥	١.٨	٣٠٣.٨	٢.٨
التمويلية	٤٤٠.٧	٣.٤	٨٧٣.٩	٧.٩
الخدمية	٢٨٢.٥	٢.٢	٣٨٢.٦	٣.٥
السياحية	١٢١.٧	٠.٩	٢٤٦.٩	٢.٢
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٧٢٧.٣	٥.٧	٦٢.٨	٠.٦
عقارى	١٣٨.٤	١.١	٣٠٥.٣	٢.٨
البترول	٩٦٦٦.٦	٧٥.٣	٧٥٧٧.٤	٦٨.٨
غير موزع	٣٠٥.٢	٢.٤	٥٣٧.٥	٤.٩
اجمالى تدفقات الاستثمارات المباشرة إلى مصر للداخل (أ)	١٢٨٣٦.١		١١٠٠٨.١	
إجمالى تدفقات الاستثمارات المباشرة من مصر للخارج (ب)	-٤٧٢٢.٧		-٤٢٤٩.٩	
صافى الاستثمارات المباشرة فى مصر (أ-ب)	٨١١٣.٤		٦٧٥٨.٢	

المصدر : البنك المركزى المصرى .

تابع جدول رقم (٢-٢)

بالمليون دولار

النشاط	العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١	%	العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١	%	العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢	%
الصناعية	٨٠٣.٩	٨.٤	٧٣٢.٦	٦.٢	٢٦١.٠	٢.٧
الزراعية	٣٠.٤	٠.٣	٨٠.٧	٠.٧	١٣٩.٠	١.٤

الإنشائية	١٠٨.٨	١.١	١٢٧.٢	١.١	٢٠.٧	٠.٢
التمويلية	١١٤.٠	١.٢	٢١٢.٧	١.٨	٨٩.٢	٠.٩
الخدمية	٢٠٧.٢	٢.٢	٤٦٥.١	٤.٠	٥٥٦.٧	٥.٨
السياحية	١٥٨.٠	١.٧	٤١.٧	٠.٤	٢٠.٩	٠.٢
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٧.٠	٠.١	١٣٩٠.٩	١١.٨	٢١.١	٠.٢
عقارى	١٣٤.٠	١.٤	٨٦.٢	٠.٧	٥١.٩	٠.٥
البترول	٧٠١٤.٧	٧٣.٣	٧١٠١.٠	٦٠.٣	٦٦٠٦.٥	٦٨.٧
غير موزع	٩٩٦.٤	١٠.٤	١٥٣٠.٠	١٣.٠	١٨٤٧.٠	١٩.٢
اجمالى تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر للداخل (أ)	٩٥٧٤.٤		١١٧٦٨.١		٩٦١٤.٠	
إجمالى تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر للخارج (ب)	-٧٣٨٥.٨		-٧٧٨٥.٩		-٦٦٠٩.٣	
صافى الـ FDI فى مصر (أ-ب)	٢١٨٨.٦		٣٩٨٢.٢		٣٠٠٤.٧	

المصدر : البنك المركزى المصرى .

وبدراسة الجدول رقم (٢-٢) وتوزيع الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر طبقا للأنشطة النوعية المختلفة وعلى المستوى القطاعى نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاع البترول بنسبة تزيد عن ٦٠% خلال السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٩ – ٢٠١٢/٢٠١٣ .

جدول (٢-٢-١)

هيكل الأنشطة النوعية لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وفقاً للجنسية ونصيب الصين منها

خلال الفترة ١٩٩٠/١/١ الي ٢٠١٣/١٢/٣١

بالمليون دولار

القطاع	عدد الشركات	التدفق في رأس	مساهمات الدول في التدفق في رأس المال المصدر			نصيب (*) الصين من

الرئيسي	المؤسسة	المال المصدر	المصريين	العرب	الأجانب	رأس المال المصدر للأجانب
الصناعية	٢٧ ٩٥٧	٤٩٦٢٩.٢٠	٣٦٢٢٧.٤٥	٤٦٨١.٢٠	٨٧٣١.٥٦	%٣.١
الخدمية	٣٣ ٠٩٨	٢٩٠٢٧.١٢	٢٢٨٨١.٤٥	١٣٨٠.٧٠	٤٧٦٤.٩٧	%١.٨
السياحية	٦ ٥٨٠	٢٤٧٠٨.٤٠	٢٠٦٥٨.٠٠	٢١٧٩.٣١	١٨٧١.٠٩	%٠.٢
الإنشائية	٩ ٩٣٩	١٩٣٩١.٣٦	١٥١٥٤.٧٧	٢٣٣٩.٢٨	١٨٩٧.٧٠	%٤.٥
التمويلية	١ ٣٤٨	١٤٨٧٦.٢٥	٥٣٧٣.١١	٤٠٦٩.٦٣	٥٤٣٣.٥٢	–
الاتصـــالات وتكنولوجيـــا المعلومات	٥ ٦٠٨	١٠٧٦٧.٦٥	٧٦٦٢.٧٣	٢٢٥٢.٠٧	٨٥٢.٨٥	%١.٦
الزراعية	٦ ٩٣٤	٨٧٠٠.٢٦	٥١٥٦.٠١	٣٠٨٨.٧١	٤٥٥.٥٥	%٢.٦
الاجمالى	٩١ ٤٦٤	١٥٧١٠٠.٢٥	١١٣١٠٢.٥٢	١٩٩٩٠.٩٠	٢٤٠٠٦.٨٣	٤٧٠.٥٢

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة قطاع المعلومات والتوثيق .

(*) العمود الأخير محسوب من بيانات جدول (٢-٢-٢) .

جدول (٢-٢-٢)

هيكل الأنشطة النوعية لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية

خلال الفترة ١٩٩٠/١/١ الي ٢٠١٣/١٢/٣١ والقائمة حتى نهاية الفترة

بالمليون دولار

الترتيب	القطاع الرئيسى	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق فى رأس المال المصدر	مساهمات الجنسية فى التدفقات	مساهمة الصين /اجمالى

						التدفق فى رؤوس المصدر
١	الصناعية	٦١٧	٣٥٥.٨٩	٣٥٥.٦٠	٢٧٢.٠٢	%٧٦.٥
٢	الإنشائية	٥٨	١٤٢.٤٢	١٤٢.٤٢	٨٥.٩٨	%٦٠.٤
٣	الخدمية	٣٧٥	١١٨.٨٥	١١٨.٧٨	٨٣.٦٤	%٧٠.٤
٤	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	٧٦	١٤.٧٥	١٤.٧٥	١٣.٣٢	%٩٠.٣
٥	الزراعية	٤٥	١٢.٢٨	١٢.٢٨	١٢.٠٧	%١٠٠
٦	السياحة	١٣	٤.٠٥	٤.٠٥	٣.٥٥	%٨٧.٧
اجمالى الصين		١١٨٤	٦٤٨.٢٤	٦٤٧.٨٧	٤٧٠.٥٨	%٧٢.٦
الاجمالـــى					٤٧٠.٥٨	%١٠٠

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة قطاع المعلومات والتوثيق .

جدول رقم (٢-٢-٣)

نصيب الأنشطة النوعية من اجمالى أرصدة تدفقات الاستثمارات الصينية الداخلية وفى المناطق الحرة والخاضعة لقانون ١٥٩خلال الفترة ١٩٩٠/١/١ إلى ٢٠١٢/١٢/٣١

القطاع الرئيسي	
الصناعية	%٥٧.٨
الانشائية	%١٨.٣
الخدمية	%١٧.٨
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	%٢.٨
الزراعية	%٢.٦
السياحية	%٠.٨
اجمالى الأنشطة	%١٠٠

المصدر : محسوب بمعرفة الباحث من بيانات جدول (٢-٢-٢) .

٢-٢ تطور علاقات الاستثمار المصرية من منظور الاستثمارات الاجنبية لبعض دول مجموعة البريكس

٢-٢-١ <u>الإستثمارات الاجنبية فى مصر</u>

شهدت علاقات التعاون الاستراتيجي بين مصر والصين بعض التطور وخاصة على الصعيد الاقتصادى حيث تعززت الثقة المتبادلة والتنسيق بين البلدين في مجال الاستثمار حيث زاد تدفق حركة الاستثمار الصينى إلي مصر وشهد عدد الشركات الصينية (والصينية المصرية المشتركة المسجلة في مصر زيادة كبيرة) ، كما تحقق تقدم في مساهمة الصين في المنطقة الاقتصادية الحرة شمال غرب خليج السويس (وهو ما سنتعرض له تباعاً في الأجزاء القادمة) حيث زادت الصين استثماراتها فشملت مجالات عديدة مثل التنقيب عن البترول وانتاج الأجهزة الكهربائية وصناعة الغزل والنسيج والاتصالات وغيرها من المجالات .

في عام ١٩٩٤ بدأت مصر محادثات مع الحكومة الصينية بهدف الاستفادة من تجربة الصين الخاصة بالتنمية الاقتصادية وفي عام ١٩٩٨ وقعت الحكومتان علي مذكرة تفاهم مشترك لبناء منطقة صناعية مشتركة (منطقة غرب السويس) . تهدف هذه المنطقة الى تعزيز إنتاج أربعة مجموعات هي : المنسوجات والملابس الجاهزة ، معدات النفط ، تجميع السيارات والمعدات الكهربائية ويمكن إضافة الالكترونيات والصناعات الثقيلة في مرحلة لاحقة . وتظهر الأهداف الاستراتيجية التجارية للصين ([1]) من خلال التركيز على الاستثمار في المرافق لإنتاج البضائع المتجهة الي الأسواق الأوروبية والشرق أوسطية وكذلك تطوير السوق المصرى من خلال توسعها في إنتاج السلع الاستهلاكية والمعدات الصينية حيث تقدم مصر موقعاً استراتيجياً بالإضافة الي وجود قوة عمل محلية كبيرة وبنية تحتية كافية .

ووفقاً لمصدر وزارة الصناعة والتجارة الخارجية – قطاع الاتفاقات التجارية – فقد عقدت العديد من الاجتماعات بين السادة وزيرى الصناعة والتجارة الخارجية والاستثمار عن الجانب المصرى مع رجال الأعمال المصريين والصينيين من خلال منتدى الأعمال والذي شارك فيه وفد رجال الأعمال المصرى ونظرائهم من الجانب الصينى .

وقد أكدت المصادر الحكومية علي اهمية استكمال شركة TEDA الصينية من تعاقداتها بإقامة الإنشاءات في المنطقة والتى بلغت ٦كم وذلك بعد الانتهاء من ١كم ([1]) وكذلك اقامة

---

١) ايناس رفعت صالح ، اثر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومصر علي التنمية الاقتصادية في مصر في الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٧) دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٤ وذلك نقلاً عن :
DEBORAH BRAJITGAM and TANG XI AOYANG, African Shenzhen: China's special economic zones in Africa, J. of Modern African studies , 49,1 (2011) , p.38

[1]) تم توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات والذي تم توقيعه ١٩٩٤ : بشأن الموافقة علي تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين بهدف خلق ظروف افضل للاستثمارات التى يقوم بها مستثمرى احد الطرفين ولذا تشجيع وترويج وحماية لتلك الاستثمارات والتى ستكون حافزاً لدفع انشطة الاستثمارات في كلا البلدين ، ثم دخلت حيز النفاذ منذ ابريل ١٩٩٦ ولا تزال سارية حتى الآن .

مشروعات مشتركة بين الجانبين للاستفادة من الأسواق التى تتيحها الاتفاقات التجارية المصرية لتصديرها الي أسواق الدول الإفريقية أعضاء منطقة الكوميسا بدون رسوم جمركية وكذلك الدول العربية والأوروبية إضافة الى دول أمريكا اللاتينية .

٢-٢-٢ <u>موقف الاستثمارات الصينية في مصر خلال الفترة ١٩٩٠/١/١ الي ٢٠١٣/١٢/٣١ والقائمة حتى نهاية الفترة</u>

يوضح جدولى (٢-٢-٢) ، (٢-٢-٣) هيكل الأنشطة النوعية لأرصدة الاستثمارات المباشرة الكلية في مصر ونصيب أرصدة الاستثمارات الصينية من اجمالي مساهمات الدول الأجنبية في التدفق في رأس المال المصدر وفقاً للهيكل القطاعي النوعي للأنشطة حيث يلاحظ ما يلى :

١- النشاط الصناعي ، ويشتمل علي الفروع التالية :

الكيماوية ، الهندسية ، مواد البناء ، الخشبية ، التعدين ، الغزل والنسيج ، الغذائية ، المعدنية ، والدوائية يحتل المرتبة الأولي يليه قطاع الخدمات (ويشتمل علي الخدمات التجارية والخدمات البترولية ، النقل والمواصلات ، الخدمات العامة ، بيوت الخبرة والاستشارات ، خدمات طبية وعلاجية ، التخزين ، الخدمات التعليمية) يليها السياحية والانشائية (التنمية العمرانية والعقارية – البنية الاساسية ، المقاولات) فالخدمات التمويلية وكذلك الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، (تكنولوجيا المعلومات ، خدمة تكنولوجيا النظم ، الاتصالات) وكذلك الاستثمارات الزراعية (الانتاج الحيواني ، الداجنى والثروة السمكية ، استصلاح واستزراع أراضي) .

٢- تحصل الاستثمارات الصينية علي نصيب متواضع في كافة القطاعات حث يصل نصيب الصين من رأس المال المصدر للأجانب علي نسب لا تتجاوز ٤.٥% من اجمالى أرصدة المستثمرين الاجانب في مصر خلال الفترة المشار اليها وتختفى الاستثمارات الصينية في مجال الأنشطة التمويلية .

ونتبين من خلال جدول (٢-٢-٢) ان أرصدة الاستثمارات الصينية تتوزع جدول (٢-٢-٣) بشكل رئيس على المشروعات الصناعية (بنسبة ٥٧.٨%) تليها المشروعات الانشائية (بنسبة ١٨.٣%) ثم تليها القطاعات الخدمية (١٧.٨%) وتقل كثيراً هذه الاستثمارات في المجالات الزراعية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والسياحة .

- فيما يخص التعاون الاستثمارى في منطقة شمال غرب خليج السويس تم توقيعها في يناير ٢٠٠٤ حيث دخلت حيز التنفيذ ، وبدأت شركة تيدا الصينية اعمالها في مشروع تنمية خليج السويس بالمنطقة حيث تشارك بنسبة ٨٠% في حين يساهم الجانب المصرى في هذا المشروع بنسبة ٢٠% .

المصدر :

- قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات التجارية المصرية الصينية – وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ..

٣- وتبرز الاحصاءات (جدول ٢-٢-٢) ارتفاع نسبة مساهمة المستثمرين الصينيين في اجمالى التدفق في رأس المال المصدر بنسب تتجاوز ٧٠% في كافة الأنشطة خلال الفترة المشار اليها .

ووفقاً لمصدر وزارة الصناعة والتجارة الخارجية يتواجد حاليا بمعيار عدد الشركات ١١٩٢٠ شركة صينية باجمالى استثمارات ٣١٠٠.٦ مليون جنيه تتركز في عدد من القطاعات كما يلي :

- **قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يشمل ١٣ شركة بقطاع تكنولوجيا المعلومات ، ١٢ شركة في قطاع الاتصالات وشركتين في قطاع تكنولوجيا النظم .**
- **أما في مجال الإنشاء فهناك ٧ شركات ثلاثة منها بقطاع التنمية العمرانية والعقارية وشركتان في البنية الأساسية وشركتان في قطاع المقاولات .**
- **القطاع الخدمى فيشمل ١١٠ مشروعات وهي ثلاث شركات للخدمات البترولية ، ٢١ مشروعاً للخدمة العامة ، ٧٢ مشروعاُ للخدمات التجارية وسبعة مشروعات لبيوت الخبرة والاستشارات وأربعة مشروعات للنقل والمواصلات ومشروع لكل من التخزين والخدمات الطبية والعلاجية والخدمات التعليمية .**
- **وفي مجال المشروعات الزراعية فيشمل ثلاث مشروعات منها اثنان في مجال الانتاج الحيواني والداجنى والثروة السمكية ومشروع في مجال استصلاح واستزراع الأراضي . أما القطاع السياحي فيشمل مشروعاً واحداً باجمالى ٦ شركات .**
- **ويشمل المجال الصناعي ٤٩٥ مشروعاُ وهي ٧٣ شركة هندسية ، ١٧١ شركة غزل ونسيج و١٥٤ شركة بقطاع الكيماويات ، ٤٩ شركة مواد بناء ، ٢٩ شركة في المجال الغذائي ، ١١ شركة معادن و ٣ شركات أدوية و٤ شركات أخشاب وشركة تعدينية واحدة .**

والملاحظ أن معظم الشركات الصينية العاملة في مجال الاستثمار في مصر تتركز في منطقة غرب خليج السويس ومن المخطط قيام الجانب الصينى بزيادة الاستثمارات الصينية في هذه المنطقة خاصة في قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة والبتروكيماويات ، الصناعات الهندسية .

وقد كان من المستهدف وفقاً لمذكرات التفاهم الموقعة مع الجانب الصينى أن يتم تطوير عدد من الصناعات المصرية على رأسها المنسوجات والمعادن وإنشاء مناطق صناعية جديدة ومدينة متكاملة للمعارض ، هذا وقد ساهمت هذه المذكرات بين البلدين في تبادل الخبرات وإعداد برامج مشتركة للتدريب سواء على المستوى المهنى أو الادارى أو الدراسات المتخصصة ، من الناحية الأخرى استهدف توقيع مذكرة التفاهم بين مركز تكنولوجيا الرخام والجرانيت المصرى والاكاديمية الصينية لمواد البناء وتطوير صناعة مواد البناء المصرية وزيادة قدرتها التصديرية .

وفي ضوء الاتفاقات بين الحكومتين ثم الاتفاق بين مصر والصين على إنشاء اول منطقة صناعية مشتركة بين البلدين في مدينة العاشر من رمضان على مساحة مليوني متر تخصص لصناعات المواد الغذائية ومواد البناء وتستهدف نقل التكنولوجيا وجعل مصر بوابة تنفذ منها المنتجات الصينية الى أوروبا ويشارك فيها القطاع الخاص المصرى مع أكبر مجموعة صينية متخصصة في تنمية المناطق الصناعية لتصل الاستثمارات في البنية الأساسية لها أى حوالى ٥٠٠ بليون دولار .

وقد كان لنتائج الزيارة الرئاسية في أغسطس ٢٠١٢ الاتفاق على الأتى :

- استكمال تجهيز أرض المعارض المصرية بالتنسيق بين اكزيم بنك الصينى وشركة إنشاءات شنغهاى والهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات .
- استكمال إنشاء منطقة شمال غرب خليج السويس (كما ذكرنا سلفاً) .

وعليه فإن جذب مزيد من الاستثمارات من الصين وغيرها من دول التجمع البريكس الي مصر يتطلب :

١- وجود تشريعات تعزز هذا التوجه بما يحسن مناخ الاستثمار

إذ أن توفير المناخ المناسب للاستثمار وتقديم التسهيلات وتبسيطها تعد شروطا أساسية لجذب الاستثمار ولكن تنقية بيئة التشريعات ومن بينها قانون التفليسة وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار من شأنهما ضمان الخروج الآمن للمستثمر من السوق وعدم مواجهة معوقات تتعلق بتصفية أعماله وضمان اعطاء الدائنين والمستحقين من المتعاملين مع المستثمر ومنهم العاملون فى المشروع مستحقاتهم والجهات الحكومية ، ويمكن أن يتم إصدار قانون خاص يتيح تنظيم الخروج الآمن من السوق حتى يطمئن المستثمرون لمصير تعاملاتهم فى مصر .

٢- تحقيق مناخ أمنى وسياسي يحقق الاستقرار الاقتصادى للمشروعات الاستثمارية .

٣- تبادل المعلومات الخاصة بالاستثمار بما في ذلك القطاعات المحتملة وفرص الاستثمار في البلاد والمعلومات الخاصة بالقوانين والقواعد والسياسات الاستثمارية لزيادة الوعي ببيئة الاستثمار .

٤- تشجيع ودعم أنشطة ترويج الاستثمار مثل المؤتمرات والمعارض وبعثات ترويج الاستثمار ..

٥- عدم ازدواجية اجراءات فض النزاع : أما اللجوء الي آلية تسوية منازعات WTO أو فصل تسوية المنازعات التابع للاتفاق .

٦- وجود آلية مؤسسية لحل أية مشكلات تعوق الاستثمار بين الأطراف وتعزيز اجتماعات اللجان المشتركة السنوية كآلية هامة للتشاور لحل المشاكل التى تواجه الاستثمار ممثلة في:

- **التشاور بين أطراف النزاع .**
- **اللجوء الى اللجنة المشتركة لتسوية النزاع .**
- **الوساطة (اللجوء الى الوسائل الدبلوماسية دون اللجوء الي التحكيم) .**
- **تشكيل فرق التحكيم (باختيار قائمة المحكمين من الجانبين لضمان تمثيل كل طرف وكذا قواعد لضمان حياد رئيس هيئة التحكيم .**
- **الالتزام بتنفيذ قرارات هيئة التحكيم .**

٢-٣ <u>التعاون مع الهند في مجال الاستثمار</u>

لقد حكم توجه الاستثمارات المباشرة الهندية في مصر اطار تعاقدي من الاتفاقات ([1]) :

١- اتفاق إنشاء اللجنة المشتركة الذي تم توقيعه في ١٩٨٣/٩/٣ حيث تضمن النص على تشجيع تبادل المنتجات الوطنية واقامة مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والمشروعات المشتركة وقد عقدت اللجنة المشتركة ست دورات كان آخرها بالقاهرة خلال الفترة من ٣-٤ مارس ٢٠١٢ .

٢- اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة تم توقيعها في ١٩٩٧/٤/٩ ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من نوفمبر ٢٠٠٠ وقد تضمنت تشجيع وخلق ظروف أفضل لمستثمرى اى من البلدين للاستثمار في البلد الآخر ، وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على استثمارات كل طرف لدى الطرف الاخر .

[1]) وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية

٣- برنامج للتعاون في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أكتوبر ٢٠٠٩ ينبثق عند إنشاء لجنة فنية مشتركة بين البلدين لمتابعة ما تضمنه البرنامج من أوجه للتعاون في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

٤- مذكرة تفاهم في مجال التعاون التجارى والفنى ٢٠٠٨/١١/١٨ وتستهدف اتفاق الطرفين علي خلق بنية مستدامة ملائمة لتنمية وتنويع التجارة وتعزيز التنمية الصناعية وتحفيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا الحديثة ونشر المعرفة بالإضافة الى خلق المناخ الملائم للاستثمار وخلق الظروف الملائمة لترتيبات تفضيلية أفضل من خلال آليات منها إنشاء لجنة مشتركة ومجموعة دراسية مشتركة لتحديد فرص تنمية التجارة والاستثمار وتعزيز التعاون في مجالات الاهتمام المشترك فضلاً عن دراسة جدوى وضع اطار شامل لسياسة تتفق مع مبادىء منظمة التجارة العالمية بهدف تنمية تدفق المزيد من السلع والخدمات والاستثمار بين البلدين .

٢-٣-١ <u>الاستثمارات الهندية فى مصر خلال (١٩٧٠-٢٠٠٦)</u>

فى ضوء ما تم ذكره من هذه المبادىء العامة والعبارات الفضفاضة دون توصيف آليات واجراءات محددة لحفز الاستثمارات الهندية للداخل يبرز رصيد الوضع الحالى للاستثمارات الهندية فى مصر (وفقاً لآخر بيانات متاحة ٢٠٠٦) من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ما يلى جدولى (٢-٣-١) ، (٢-٣-٢) :

- بلغ عدد المشروعات الهندية المقامة فى مصر بنظام الاستثمار الداخلى (٧٣) مشروعاً برأس مال مصدر قدره ٥٦٨ مليون جنيه بقيمة مساهمة ١٣٥.٣ مليون جنيه .
- كما بلغ عدد المشروعات الهندية المنشأة فى مصر بنظام المناطق الحرة (١٨) مشروع برأس مال مصدر قدره ٢٨٣.٣ مليون دولار وبقيمة مساهمة ١٧.٥ مليون دولار .
- أهم القطاعات المستثمر فيها (جدول ٢-٣-١) استثمار المناطق الحرة ، وتشتمل على :
  - الخدمات المالية ، الزراعة : استصلاح واستزراع الأراضى والإنتاج الحيوانى والداجنى والتكامل الصناعى والزراعى .
- الصناعة : الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيماوية والدوائية ، حيث يلاحظ أن الصناعة تمثل أعلى مساهمات لمستثمرين هنود بالنسبة لرؤوس الأموال المصدرة حيث تبلغ المساهمة ٤٠.٩% من اجمالى رأس المال المصدر مقارنة بقيمة مساهمة

هامشية فى مجال الخدمات المالية (تقترب من الصفر) . من الناحية الأخرى تحتل الهند وفقا لنفس المصدر المرتبة ٣٧ من ضمن ١٠٤ دولة مستثمرة فى جمهورية مصر العربية بنظام الاستثمار الداخلى ، والمرتبة (٢٣) من ضمن (٦٦) دولة مستثمرة بنظام المناطق الحرة وذلك خلال الفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ٢٠٠٦ طبقا لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ .

- أهم القطاعات المستثمر فيها (استثمار داخلى) من منظور مساهمات الهند فى رؤوس الأموال المصدرة وفقا لجدول (٢-٣-٢) ما يلى :

(١) تستحوذ المشروعات الصناعية على نسبة ٨١.٩% من اجمالى أرصدة الاستثمارات الهندية (نظام الاستثمار الداخلى) وتتركز فى المشروعات الكيماوية بنسبة ٤٢.٧% تليها مشروعات الغزل والنسيج ٢٩.٢% ، ثم المشروعات الغذائية بنسبة ١٥.١% من اجمالى أرصدة الاستثمارات فى المشروعات الصناعية .

(٢) إن المشروعات السياحية يتركز فيها ما نسبته ١٥.٥% من أرصدة استثمارات الهنود فى مصر (نظام استثمار داخلى) .

(٣) على الرغم من تركز الاستثمارات الهندية فى المشروعات الصناعية والسياحية إلا أن نسبة مساهمة الاستثمارات الهندية فى اجمالى رأس المال المصدر تصل فى المتوسط إلى ٢٣.٩% (خلال الفترة ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٦) ، وبنسبة ٢٢.٤% فى مجمل المشروعات الصناعية مقابل ارتفاعها إلى ٦٧.١% فى مجال المشروعات السياحية .

وهذا يلفت الانتباه بطبيعة الحال إلى أن هناك مجالاً واسعاً لرفع هذه المساهمات إلى نسب أعلى من الذى تعكسه البيانات وقد يكون ذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار فى مصر لتشجيع مزيد من الاستثمارات الهندية ، وقد تكون من خلال تحسين الأطر التعاقدية فى الاتفاقيات وتحديد آليات واجراءات معينة لذلك وهو ما يدعو لإعادة النظر فى الاتفاقيات ([1]) وقد تكون الاتفاقيات الرئاسية التى أبرمت حديثا فى مجال إنشاء قمر صناعى مصرى ومركز تكنولوجى فى الأزهر وفى مجال أمن المعلومات وتوفير الموارد البشرية والتعاون فى مجال الأجهزة والبرمجيات وإنشاء مراكز تدريبية بالإضافة إلى التعاون فى مجال الطاقة الشمسية وفى إنشاء الحاضنات التكنولوجية التى تشجع قيام الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك

[1]) World Investment Report 2013, pp. 102-103 .

الاستفادة من الخبرات التكنولوجية الهندية فى مجال الاستثمار عن بعد وأبحاث الفضاء وبرامج الطاقة الجديدة والمتجددة تمهد الطريق لمزيد من الاستثمارات الهندية فى مصر .

كما أن هناك استثمارات هندية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٧٠/١/١ الي٢٠٠٦/١١/٣٠ فى المناطق الحرة ، وجدول (٢-٣-٢) يوضح ذلك :

جدول رقم (٢-٣-٢)
مساهمات الهند في رؤوس الأموال المصدرة
(استثمار مناطق حرة) طبقاً لقانون ضمانات
وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧

القيمة بالمليون دولار

المجالات	عدد الشركات	رأس المال المصدر	قيمة المساهمة	نسبة قيمة المساهمة الهندية / رأس المال المصدر
التخزين				
تخزين مناطق حرة	٢	٠.٧٥	٠.٥٣	%٠.٧٠
الاجمالي	٢	٠.٧٥	٠.٥٣	%٠.٧٠
الخدمية				
خدمات المالية	١	٢٤٠.٠٠٠	٠.٠٢	
الاجمالي	١	٢٤٠.٠٠	٠.٠٢	٠.٠
غزل ونسيج	١٢	١١.٣٤	٦.٩٧	%٦١.٥
كيماوية	٢	١٤.٠٠	٧.٦٠	%٥٤.٣
مواد البناء	١	١٦.٢١	٢.٤٣	%١٥.٠
الاجمالي	١٥	٤١.٥٥	١٧.٠٠	%٤٠.٩
الاجمالي الكلي	١٨	٢٨٢.٣٠	١٧.٥٤	%٦.٢

- المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – مصر
- النسب محسوبة بمعرفة الباحث من بيانات نفس الجدول .

كما يوضح الجدول التالى مساهمة استثمارات الهند فى مصر فى رؤوس الأموال المصدرة :

(٢-٣-٢) استثمارات الهند في مصر
مساهمات الهند في رؤوس الأموال المصدرة فى الداخل
خلال الفترة عام ١٩٧٠-٢٠٠٦

استثمار داخلي

المجالات	عدد الشركات	رأس المال المصدر	قيمة المساهمة	نسبة قيمة المساهمة / رأس المال المصدر
المشروعات التمويلية				
مساهمة	١	١.٥٠	٠.٤٩	
اجمالي	١	١.٥٠	٠.٤٩	%٠.٣٣
المشروعات الخدمية				
خدمات مالية	١	١.٠٠	٠.١٢	
البترول	١	١٠.٠٠	٢.٢٠	
الخدمات	٢	١.٠٠	٠.٥١	
اجمالي	٤	١٢.٠٠	٢.٨٣	%٢٣.٦
المشروعات الزراعية				
تكامل صناعي وزراعي	١	٢٦.٤١	٠.١٥	
الاجمالي	١	٢٦.٤١	٠.١٥	%٠.٦
المشروعات السياحية				
السياحة	٤	٣١.٣٧	٢١.٠٤	
الاجمالي	٤	٣١.٣٧	٢١.٠٤	%٦٧.١
المشروعات الصناعية				
غزل ونسيج	١١	١٦٦.٤٣	٣٢.٤٨	%١٩.٥
غذائية	٧	٢٤.٦٣	١٦.٧٨	%٦٨.١
كيماوية	٢٢	١٦٣.٧٨	٤٧.٤٦	%٢٩.٠
هندسية	١٦	١٦.٠١	٦.٤٢	%٤٠.١
معدنية	٥	٩.٨٨	٦.٨٥	%٦٩.٣
دوائية	٢	١١٦	١.١٦	%١.٠
الاجمالي	٦٣	٤٩٦.٧٣	١١١.١٣	%٢٢.٤
الاجمالي الكلي	٧٣	٥٦٨	١٣٥.٦٤	%٢٣.٩

- المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
- النسب محسوبة بمعرفة الباحث من بيانات نفس الجدول .

٢-٤ العلاقات مع روسيا فى مجال الاستثمار

على صعيد الاستثمارات فى مصر وقعت مصر اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار مع روسيا فى ٢٣ ديسمبر ١٩٩٧ ودخلت حيز النفاذ فى ١٢ يونية ٢٠٠٠ حيث يشير مصدر قطاع الاتفاقات التجارية بوزارة التجارة والصناعة إلى الآتى :

عدد الشركات الروسية المستثمرة فى مصر حتى نهاية أغسطس ٢٠١٣ بلغت ٣٩٤ شركة بقيمة برؤوس أموال حوالى ١٠٥ مليون دولار ومساهمة روسية تبلغ ٦٨.٦ مليون دولار حتى ٢٠١٢/٨/٣٠ . كذلك يحتل القطاع الخدمى المرتبة الأولى ضمن القطاعات التى يستثمر فيها المستثمرون الروس باجمالى ١٣٦ شركة يليه القطاع السياحى بعدد ٩٨ شركة ويليهم القطاع الإنشائى بعدد ٧٠ شركة . والملاحظ أنه فى عام ٢٠٠٧ خصصت منطقة صناعية لروسيا فى مدينة برج العرب ولم تقم روسيا بضخ أية استثمارات فى المنطقة وهو ما يفسر انصراف روسيا عن الاستثمار فى مصر خلال الفترة الماضية .

وقد تم الاتفاق على اقامتها على مساحة مليون متر مربع وتشمل على ١٠٠- ١٢٠ مشروعا فى مجالات عديدة أهمها : صناعة السيارات ومكوناتها ، الأجهزة الطبية ، صناعة الطائرات ، الصناعات الهندسية وباستثمارات تبلغ ١.٢ مليار دولار ، وعلى الرغم من قيام الهيئة العامة للتنمية الصناعية بتخصيص مساحة (٦٦٨٣٢٠ م^{٢}) لإقامة المنطقة الصناعية الروسية ببرج العرب وبالرغم من تخفيض الهيئة لسعر الأرض المخصص للمنطقة الصناعية إلا أنه نظرا لعدم إقبال المستثمرين المصريين على اقامة مشروعات مشتركة مع نظرائهم من الشركات الروسية ، فقد تم التعامل مع الأرض من جانب الهيئة .

وهكذا فإن علاقات الاستثمار تبدو ضعيفة ، حيث أن هناك بعض المعوقات التى ربما وقفت حائلاً دون تدفقها ولعل حالة عدم الاستقرار السياسى فى مصر والتى ربما تكون قد شكلت عائقاً أمام الاستثمار الأجنبى بصفة عامة خلال السنوات الأخيرة ، فضلا عن تركيز الاستثمارات الروسية على الدول المتقدمة كما هو معروف من خلال شراء أسهم فى شركات كبرى فى تلك الأسواق .

جدول (٢-٤-١)

موقف الاستثمارات الروسية فى مصر حسب القطاعات

خلال الفترة من ٢٠٠٩/٩/١ إلى ٢٠١٢/٩/٣٠

القيمة بالمليون دولار

م	القطاع الرئيسى	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق فى رأس المال المصدر	مساهمة الجنسية فى التدفقات	قيمة المساهمة الروسية/رأس المال المصدر
١	الاتصـــالات وتكنولوجيـــا المعلومات	٢٦	٣.٨٥	٣.٧٩	٣.٤١	%٩٠
٢	الخدمية	٥٩	٤.٤٦	٣.٣٦	٢.٣٠	%٩٨.٢
٣	الإنشائية	٣٣	١١.٧٦	٢.٤١	١.٥٤	%٦٣.٩
٤	الصناعية	٦	٠.٩٨	٠.٨٨	٠.٦١	%٧٥
٥	الزراعية	٢	٠.٢٧	٠.٢٧	٠.١١	%٤٠.٧
٦	السياحية	٢٦	١٨.٨٩	-٩٤.٣٩	-٨١.١٨	%٨٦.٠(-)
اجمالى روسيا الاتحادية		١٥٢	٤.٢١	-٨٣.٦٦	-٧٣.٢١	%٨٧.٥(-)

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – قطاع مركز المعلومات والتوثيق .

- **عدد الشركات المؤسسة : اجمالى الشركات التى بها مساهمات روسية مع ملاحظة أنه ليس شرطا أن تكون الشركة ١٠٠% روسية ومن الممكن وجود مساهمين آخرين من جنسيات أخرى .**
- **رأس المال المصدر حتى آخر الفترة : هو رأس مال الشركات طبقا لآخر تعديل على رأس المال .**
- **قطاع الصناعة (٢٣.٢٤) هو رأس مال الشركات الصناعية حتى تاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠ تبلغ ٢٣.٢٤ مليون .**
- **تدفقات رأس المال المصدر : هو زيادات رأس المال أو الشركات حديثة التأسيس التى دخلت السوق أو عمليات الإندماج أو الاستحواذ خلال الفترة ٢٠٠٩/١/١ حتى ٢٠١٢/٩/٣٠ على قطاع محدد .**
- **مساهمة الجنسية فى التدفقات : هى مساهمة روسيا فى تدفقات رؤوس الأموال التى أضيفت خلال فترة محددة :**

مثال : الصناعة (٠.٦١ مليون) تعنى أن روسيا ساهمت فى زيادة تدفقات الفترة فى قطاع الصناعة بهذه القيمة وأن هناك جنسيات أخرى ,

القيمة السالبة لتدفق رأس المال تعنى تدفق سالب (out flow) من جانب الاستثمارات الروسية ويعنى أن الاستثمارات الروسية قد انخفضت فى القطاع (على سبيل المثال السياحة حوالى ٩٤.٣٩) .

جدول (٢-٤-٢)

شركات استثمار داخلى ومناطق حرة واستثمارات داخل قانون ١٥٩ بالقطاع الصناعى فقط
خلال الفترة من ١٩٧٠/١/١ والقائمة حتى نهاية الفترة ٢٠١٣/٨/٢٩

القيمة بالمليون دولار

الترتيب	تصنيف النشاط	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق فى رأس المال المصدر	مساهمة الجنسية فى التدفقات	قيمة الاستثمارات الروسية/رأس المال المصدر
١	منتجات أسمنتية وخرسانية	٢	١٠.٣	١٠.٣	٥.٣	%٥١
٢	منتجات خشبية وأخشاب	٢	٢.٠٥	٢.٠٥	٢.٠٣	%١٠٠
٣	تصنيع حاصلات زراعية	٧	٣	٣	١.٢٥	%٤٢
٤	منجات بلاستيكية	٢	٢.٤	٢.٤	١.١٤	%٤٨
٥	منتجات ورقية وتغليف	١	٥	٥	١	%٢٠
٦	الملابس الجاهزة	٢	٠.٨٥	٠.٨٥	٠.٨٥	%١٠٠
٧	مسامير وصواميل	١	١.٤	١.٤	٠.٧٣	%٥٢
٨	معدات وآلات وقطع غيار	١	١.٢	١.٢	٠.٥٤	%٤٥
٩	صناعات معدنية	١	٠.٥	٠.٥	٠.٥	%١٠٠
١٠	منتجات جلدية	١	٠.٥	٠.٥	٠.٥	%١٠٠
١١	حديد وتسليح	٢	١٢	١٢	٠.٤٨	%٤
١٢	سفن وقوارب ولنشات	٢	٠.٥٢	٠.٥٢	٠.٤٧	%٥٠
١٣	أدوية	٢	٠.٣٥	٠.٣٥	٠.٣٤	%١٠٠
١٤	زجاج وحراريات	١	٠.٦٩	٠.٦٩	٠.٣٣	%٤٨
١٥	ألياف زجاجية وفيبرجلاس	١	٠.٥	٠.٥	٠.٢٣	%٤٦
١٦	مشروعات الأثاث الخشبى	١	٠.١	٠.١	٠.١	%١٠٠
١٧	أغذية سابقة التجهيز	١	٠.٢٥	٠.٢٥	٠.٠٦	%٢٤
١٨	مشروعات نسيجية واقمشة	١	٠.١٥	٠.١٥	٠.٠٥	%٣٣
١٩	أجهزة كهربائية ومنزلية	١	٠.٠٥	٠.٠٥	٠.٠٥	%١٠٠
٢٠	سيراميك وادوات صحية	١	٠.٢٥	٠.٢٥	٠.٠٣	%١٢
٢١	رخام ومنتجاته	١	٠.٠٥	٠.٠٥	٠.٠٢	%٤٠
اجمالى روسيا الاتحادية		٣٤	٤٢.١١	٤٢.١١	١٥.٩٩	%٣٨

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – قطاع مركز المعلومات والتوثيق .
– النسب محسوبة بمعرفة الباحث .

ولعلنا ندلل على صحة ذلك من الجدول (٢-٤-١) حول الاستثمارات الروسية فى مصر والذى يغطى موقف هذه الاستثمارات حسب القطاعات خلال الفترة ٢٠٠٩/١/١ إلى ٢٠١٢/٩/٣٠ حيث نستنتج ما يلى :

١- إنه باستثناء القطاع السياحى وقطاع المشروعات الإنشائية يلاحظ ضآلة الاستثمارات حيث تتوزع الاستمارات بنسب ضئيلة وبسيطة فى النشاط الصناعى والزراعى والاتصالات والمعلومات .

٢- إن مساهمة روسيا فى تدفقات رؤوس الأموال المصدرة تراوحت ما بين ٤١%-٩٨% (أى أن مساهمتها فى زيادة تدفقات الفترة المشار إليها كانت فى كافة القطاعات (الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، الخدمية ، الإنشائية ، الصناعية ، الزراعية) أما القطاع السياحى فيلاحظ أن التدفق السالب **outflow** من جانب الاستثمارات الروسية يعنى أنها قد انخفضت بقيمة ٨١.٨١ مليون دولار أى ما يساوى ٨٦% من قيمة الانخفاض فى التدفقات فى رأس المال المصدر .

٣- وعلى مستوى إجمالى الاستثمارات الروسية تشير المؤشرات أنها قد انخفضت بقيمة ٧٣.٢ مليون دولار أو بما قيمته ٨٧.٥% من قيمة الانخفاض فى تدفقات رأس المال المصدر .

وعلى صعيد الاستثمارات الصناعية يبين جدول (٢-٤-٢) ضآلة الاستثمارات الروسية فى المجال الصناعى حيث لم تتجاوز ١٦ مليون دولار كشركات استثمار داخلى ومناطق حرة واستثمارات داخل قانون رقم ١٥٩ بالقطاع الصناعى فى خلال الفترة ١٩٧٠/١/١ والقائمة حتى ٢٠١٣/٨/٢٩ . حيث تتوزع الاستثمارات الصناعية بين ٢١ فرع صناعى بقيمة مساهمة تصل أعلاها إلى ٥.٣ مليون دولار فى مجال المنتجات الأسمنتية والخرسانة وتقل عن مليون دولار فى غالبية الأفرع الصناعية الأخرى

وهذا الموقف للاستثمارات الروسية يناقض وضعيتها منذ تطورها فى الخمسينات حيث تم انجاز نحو ٩٧ مشروعاً حتى ١٩٩٠ وهو العام الذى شهد تفكك الاتحاد السوفيتى ، ومن أهم هذه المشروعات التى نفذها الجانب الروسى فى مصر تشييد السد العالى فى (أسوان) ، ومد خطوط الكهرباء (أسوان- الاسكندرية) ، ومجمع الألومنيوم فى (نجع حمادى) ، ومجمع الحديد والصلب فى (حلوان) ، ومشروعات كهربة الريف المصرى ، والترسانة البحرية للسفن فى (الاسكندرية) . كما تم إنجاز مصنع السويس للأسمنت ومصنع شركة النصر للمطروقات فى (التبين) ، ومصنع شركة النصر لصناعة فحم الكوك والكيماويات فى (حلوان) ، وشبكة

خطوط الضغط العالى للكهرباء وأيضا مفاعل إنشاص للأبحاث النووية . ويعد عدم تفعيل مجلس الأعمال المصرى الروسى المشترك من أهم المعوقات ، وهناك ضرورة لإعادة تشكيله . ولعل قراءة هذه المؤشرات هامة فى قراءة المستقبل سواء فى الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل . حيث أن التعاون المصرى الروسى فى المجال الاقتصادى خاصة الاستثمار يتوقع أن يكون محدوداً فى الفترة القصيرة والمتوسطة القادمتين ، ولعل المجالات التى يتعين السعى لجذب الاستثمارات الروسية إليها تتمثل فى قطاعات الطاقة التقليدية والمتجددة فضلاً عن مجال النقل والصناعات الهندسية .

٢-٥ العلاقات المصرية البرازيلية فى مجال الاستثمار

تربط مصر بالبرازيل علاقات قديمة حيث حدث تقارب بين الدولتين فى فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين فى إطار حركات سياسية مثل "عدم الانحياز" واقتصادية مثل مجموعة الـ ٧٧ .

وتأتى زيارة الرئيس السابق للبرازيل فى مايو ٢٠١٣ فى إطار توجه السياسة الخارجية المصرية الجديدة الرامى للانفتاح على دول العالم كافة لدعم أواصر التعاون والصداقة . وقد استهدفت الزيارة زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين وجذب المزيد من الاستثمارات البرازيلية إلى مصر .

وتسبق هذه الزيارة محاولات وجهود متفرقة للتوصل إلى مجموعة من التفاهمات وخطابات النوايا فى أعوام ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ بين شركات القطاع الخاص المصرى والبرازيلى لدفع التعاون فى مجالات مثل صناعة السيارات ومكوناتها وإنتاج المواد الغذائية وزيادة تصدير اللحوم والدواجن البرازيلية إلى مصر وإنتاج الأسمدة وصناعة السكر والاستفادة من الخبرة البرازيلية فى مجال إنتاج الوقود الحيوى .

ويمكن رصد محاولة قيام بعثة تجارية برئاسة نائب رئيسى هيئة الاستثمار والمناطق الحرة بزيارة البرازيل فى يونية ٢٠٠٩ بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتى أسفرت عن توقيع مذكرتى تفاهم الأولى بين كل من هيئة الاستثمار المصرية والوكالة البرازيلية للاستثمار والتجارة ، والثانية بين هيئة التنمية الصناعية المصرية وجمعية مصنعى قطع غيار السيارات البرازيلية .

ولعل ضآلة حجم هذه الجهود تنعكس فى هشاشة وضعف علاقات الاستثمار بين مصر والبرازيل ، كما يبرزها جدول (٢-٥-١) ، حيث تظهر قواعد البيانات التى تتيحها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للفترة ٢٠٠٩/١/١ – ٢٠١٢/٩/٣٠ ما يلى :

(١) إن الاستثمارات البرازيلية بضآلتها حيث لا تتجاوز ١٢ مليون دولار تتركز فى قطاع الصناعة وتتوزع بقيمة ضعيفة جداً وباستثمارات متواضعة فى قطاعات السياحة والخدمات والإنشاءات .

(٢) قيمة مساهمة الاستثمارات البرازيلية إلى اجمالى التدفق فى رأس المال المصدر وصلت إلى ٩١% بالرغم من ضعف قيمتها .

جدول (٢-٥-١)

الاستثمارات بين مصر والبرازيل

خلال الفترة من ٢٠٠٩/١/١ – ٢٠١٢/٩/٣٠

بالمليون دولار

الترتيب	القطاع الرئيسى	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق فى رأس المال المصدر	مساهمة البرازيل فى التدفقات	مساهمة البرازيل/ إلى اجمالى التدفق فى رأس المال المصدر
١	قطاع الصناعة	٠	٢٣.٢٤	٨.٥٣	١١.٣٩	%١٣٣.٥
٢	قطاع السياحة	١	٠.٧١	٠.٥٠	٠.١٩	%٣٨.٠
٣	قطاع الخدمات	٤	٣.٧٤	٣.٧٤	٠.٠٥	%١٣.٤
٤	قطاع الإنشاءات	١	٠.٠٥	٠.٠٥	٠.٠٥	%١٠٠.٠
	اجمالى الاستثمارات	٦	٢٧.٧٥	١٢.٨٣	١١.٦٩	%٩١.١

- المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
- النسب محسوبة بمعرفة الباحث من بيانات نفس الجدول .

وعليه فإنه فى إطار حرص مصر على تعزيز التعاون مع تجمع البريكس مع الرغبة فى تأسيس شراكة حقيقية بين مصر والبرازيل فإن هناك مجالات واعدة ومتعددة مرشحة بين البلدين تستلزم توافر الإرادة لدى الطرفين للخروج ببرنامج عمل وخاصة فى مجال تشجيع جذب الاستثمارات البرازيلية لرفع معدل تدفقها .

وعلى الرغم من أن المعلومات الأولية المتاحة لدينا لا تشير إلى وجود اتفاقية لتشجيع الاستثمار بين مصر والبرازيل إلا أن اتفاق ([1]) التجارة الحرة بين مصر وتجمع المبركسور (اتفاق تجارى إطارى موقع عام ٢٠٠٢ بين الطرفين والذى يضم البرازيل يشير إلى النص على تشجيع زيادة الاستثمارات بين الجانبين ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى النص على أن يقوم

[1]) قطاع الاتفاقات التجارية ، أهم ملامح اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور ، وزارة التجارة والصناعة لمصر .

الأطراف بدراسة كيفية بدء التفاوض على تحرير التجارة فى الخدمات من خلال اللجنة المشتركة .

وعليه فإن من الفوائد العائدة على مصر من التوقيع على الاتفاق هو أن الاتفاق يضمن تعزيز التعاون فى مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا من خلال :

- **تبادل المعلومات الخاصة بالاستثمار بما فى ذلك القطاعات المحتملة وفرص الاستثمار فى بلادهم والمعلومات الخاصة بالقوانين والقواعد والسياسات الاستثمارية لزيادة الوعى بيئة الاستثمار بهم .**
- **تشجيع ودعم أنشطة ترويج الاستثمار مثل المؤتمرات والمعارض وبعثات ترويج الاستثمار .**

كذلك تتيح الاتفاقية زيادة ثقة المستثمرين من تجمع الميركسور فى الاقتصاد المصرى فى مجال الاستثمار الأمر الذى من شأنه تشجيع هؤلاء المستثمرين ورجال الأعمال على توجيه استثماراتهم إلى مصر فى مشروعات مشتركة للاستفادة من اتفاقات التجارة الحرة التى وقعتها مصر مع الدول العربية والكوميسا لتكون مصر قاعدة انطلاق وركيزة لهذه الأسواق.

٢ – ٦ <u>مراجعة الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين مصر ومجموعة البريكس</u>

فى ضوء ما أمكن الحصول عليه من نسخ اتفاقيات تفصيلية أبرمت بين مصر ودول البريكس نقوم بمراجعة محتويات اتفاقية الاستثمار الموقعة مع الجانب الروسى وهى الاتفاقية الوحيدة التى اتيحت لنا من خلال قطاع الاتفاقات التجارية التابع لوزارة التجارة والصناعة .

وبتحليل محتويات اتفاقية الاستثمار ([1])المبرمة بين الاتحاد الروسى والحكومة المصرية في موسكو سبتمبر ١٩٩٧ يمكن ملاحظة الاتي :

<u>المادة الأولى</u> : تضمنت وضع تعريفات محددة للمستثمر Investor ، لمفهوم الاستثمار في رأس المال Capital Investment ، مفهوم الدخول incomes ، مفهوم الاقليم Territory .

<u>المادة الثانية</u> : تشجيع وحماية رأس المال المستثمر Capital Investment وتنص

[1]) Agreement Between The Government of The Russian Federation and The Government of the Arab Republic of Egypt on The Encouragement and Mutual protection of Capital Investments (Moscow, sept. . 23,1997) .

تمت ترجمة بنود ونصوص الاتفاقية من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية بمعرفة الباحث وبتصرف .

على الآتي :

٠١ الإشارة الى ضرورة تشجيع المستثمرين والاستثمارات بما يتسق مع تشريعات الدولة المضيفة .

٠٢ ضرورة تحقيق الحماية والآمان للاستثمار والمستثمرين في اقليم الدولة المتعاقدة .

المادة الثالثة : نظام الاستثمار في رأس المال Capital Investment Regime وتنص علي ما يلي :

٠١ توفير النظام لمعاملة عادلة ومتكافئة لرأس المال وتجنب الإجراءات التمييزية (مثل التدخل في إدارة والتصرف في رأس المال) على مستوى النشاط .

٠٢ ضمان (علي الاقل) معاملة ملائمة تمنح للاستثمار والنشاط المنفذ بالاشتراك مع استثمارات مماثلة لمستثمرين محليين أو لمستثمرين من دولة ثالثة .

٠٣ تحتفظ الأطراف المتعاقدة بحقها في تحديد فروع في الاقتصاد أو مجالات للنشاط تعتبر مقيدة أمام المستثمرين الأجانب .

٠٤ أن يمنح النظام ميزة تطبيق مبدأ الدولة الأولي بالرعاية The most favoured nation regime(نفس معاملة الاستثمارات المحلية) لن ينسحب على المزايا التى تمنحها الأطراف المتعاقدة في المستقبل .

– تجنب الازدواج الضريبي أو أى قضايا أخرى تتعلق بالضرائب .

المادة الرابعة : انتقال الأشخاص

وتنص على ما يلي :

- **السماح بالدخول والاقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين والمستثمرين من الطرف المتعاقد لغرض أداء النشاط المرتبط بالاستثمارات .**
- **بما يتفق مع تشريع الطرف المتعاقد يحق للمستثمرين من الطرف الآخر تأجير وتشغيل العمالة بإرادة حرة وبعض النظر عن جنسيتهم مع اشتراط حصول العامل على تصريح دخول وإقامة مؤقتة والسماح له بالعمل في اقليم الطرف المتعاقد ، مع ضرورة أن تكون الوظائف مناظرة لشروط وقيود محددة مذكورة بتصريح العمل .**

المادة الخامسة : اتاحة القوانين وتنص على ضرورة معرفة كل طرف بالقوانين المنظمة للاستثمارات في بلدان الأطراف المتعاقدة بغرض تسهيل فهم هذه القوانين .

المادة السادسة : المصادرة والتأميم

وتنص على الآتي :

- **عدم الخضوع للمصادرة أو التأميم أو لاتخاذ إجراءات مناظرة مكافئة للمصادرة أو التأميم وذلك باستثناء حالات تستلزم البدء في هذه الإجراءات وذلك مراعاة للمجتمع ومقننة بتشريع وليست لها طبيعة تمييزية مع الحصول على التعويض الفورى والفعلي الملائم .**
- **ضرورة أن يناظر التعويض القيمة الفعلية لرأس المال الذي تمت مصادرته قبل لحظة حدوث المصادرة ، والمفروض أن يتم دفع التعويض دون تأخير بعملة حرة قابلة للتحويل وسيتم تحويله بسهولة من اقليم الطرف المتعاقد الي أقليم الطرف الآخر ، وسينطوى ذلك على الحصول على فائدة مقابل مبلغ التعويض بما يتفق مع سعر الفائدة السائدة في البلد طرف التعاقد التى يتم تنفيذ الاستثمار بها .**

المادة السابعة : تعويض الخسائر Recompense of Damage حيث يحق لمستثمرى الطرف المتعاقد الذين أضيروا فى ظل ظروف عدم الاستقرار أو الحروب أو اى ظروف استثنائية أن يحصلوا علي تعويضات عن هذه الأضرار بموجب إجراءات يمنحها الطرف المتعاقد لمستثمرى دولة ثالثة .

المادة الثامنة : تحويلات المدفوعات Transfers of the payment

١٠ اشتراط ان تضمن كافة الأطراف المتعاقدة للمستثمرين حرية تحويل المدفوعات الي الخارج بعد الوفاء بكافة الالتزامات الضريبية المرتبطة بالاستثمارات الرأسمالية والمتعلقة بالآتي :

- **مبالغ الاستثمارات الرأسمالية الابتدائية وأى زيادات في القيمة النقدية المرتبطة بالأموال المستثمرة .**
- **الدخول .**
- **المبالغ النقدية المدفوعة نظير استرداد القروض المعترف بها من قبل الأطراف المتعاقدة كاستثمارات رأسمالية .**
- **المبالغ النقدية المسلمة نظير التصفية الجزئية أو الكلية أو بيع الاستثمارات الرأسمالية**
- **التعويضات .**

- الأجور والمكافآت التى يتسلمها مواطنى الطرف الآخر المتعاقد المصرح له بالعمل في إطار الاستثمارات الرأسمالية في اقليم الطرف المتعاقد الأول .

٠٢ تحويل المدفوعات يكون على الفور ودون تأخير وبعملة حرة قابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية وذلك في تاريخ التحويل المتسق مع قواعد العملة المطبق في الطرف المتعاقد والذي تنفذ فيه الاستثمارات الرأسمالية .

المادة التاسعة : الاحلال محل الدائن أو المستثمر subrogation

ان الجهة المفوضة بتقديم مدفوعات للمستثمر مقابل المخاطر غير التجارية المرتبطة بالاستثمارات الرأسمالية في اقليم الطرف المتعاقد الآخر تحل محل المستثمر في الحفاظ على حقوقه وذلك بما يتفق مع تشريع البلد المتعاقد الأخير .

المادة العاشرة : تسوية المنازعات بين الطرف المتعاقد والمستثمر الطرف الآخر المتعاقد :

٠١ في حالة أى نزاع ينشب بين الطرف المتعاقد ومستثمر الطرف الآخر يرتبط بالاستثمارات الرأسمالية سواء بالقيمة أو دفع التعويض المتعلق مادة (٦) في الاتفاقية الحالية أو فيما يتعلق بإجراء تحويل المدفوعات التى تنص عليها المادة (٨) من الاتفاقية الحالية لابد من تسليم إشعار أو إنذار مكتوب بشكل تفصيلى . هذه المنازعات تخضع لمفاوضات (إن أمكن) .

٠٢في حالة عدم حل هذا النزاع في خلال ستة اشهر من تاريخ تسليم الإنذار المكتوب ويمكن أن يحدث يخير المستثمر في الآتي :

أ- اللجوء لمحكمة متخصصة في دولة الطرف المتعاقد الذي تنفذ على أراضية الاستثمارات الرأسمالية .

ب-أو اللجوء لقواعد التحكيم التى تطبقها لجنة الأمم المتحدة المتصلة بقانون التجارة الدولية (UNCITRAL) .

٠٣ ينظر لقرار التحكيم على أنه قراراً نهائياً وملزماً لكافة الأطراف المتنازعة .

المادة الحادية عشر : حل المنازعات بين أطراف التعاقد

* المنازعات التى تنشأ بين أطراف التعاقد وترتبط بالتفسير والتطبيق للاتفاقية الحالية يمكن ان تحل خلال المفاوضات .

*** في حالة عدم حل النزاع في خلال ستة اشهر منذ بداية المفاوضات ولذلك تحول الي محكمة للتحكيم بناء علي طلب اى الطرفين .**

*** مثل هذه المحكمة تقام لكل حالة علي حدى بالشكل التالي :**

أ. بحيث يقوم كل طرف من المتعاقدين بتعيين عضوا واحداً في محكمة التحكيم خلال شهرين من تاريخ استلام (الإنذار) .

ب- يقوم هذان العضوان المختاران بانتخاب مواطن من دولة ثالثة يمكن تعيينه رئيساً للمحكمة بموافقة الطرفين في خلال شهر واحد من تاريخ تعيين العضوين الآخرين .

*** وفي حالة عدم حدوث هذه التعيينات الضرورية داخل الفترة المتفق عليه وفي غياب اى اتفاق آخر يستطيع أى من الأطراف المتعاقدة اللجوء الي رئيس المحكمة الدولية أن يقوم بالتعيين وفي حالة تعذر ذلك يستطيع نائب رئيس المحكمة الدولية القيام بهذا الدور ، وفى حالة تعذر ذلك يستطيع اى عضو في المحكمة الدولية يليه في المنصب القيام بذلك (شريطه الا يكون مواطن من أى الطرفين المتعاقدين) .**

*** تستطيع محكمة التحكيم اخذ القرار بأغلبية التصويت وسيصبح هذا القرار نهائياً وملزماً لكافة الأطراف وسيتحمل كل طرف من الأطراف المتعاقدة النفقات المرتبطة بنشاط عضو المحكمة الذي قام بتعيينه وتمثيله في تحقيقات المحكمة وسيتم توزيع النفقات المرتبطة بنشاط رئيس المحكمة والنفقات الأخرى على الطرفين بالتساوى .**

<u>المادة الثانية عشر</u> : الاستشارات

تتم الاستشارات بناء على طلب الأطراف لتفسير أو تطبيق الاتفاقية الحالية .

<u>ملاحظات عامة على بنود الاتفاقية المصرية/ الروسية</u>

هناك اتجاه عالمي متزايد لوضع معاهدات تتفق مع أهداف التنمية المستدامة بحيث المجال للسياسات الحكومات بصفة عامة أو لتقليص اللجوء الي مقاضاة الاستثمار .

ضرورة احتواء اتفاقيات الاستثمار علي الآتي :

١. تحديد نطاق انطياق الاتفاقية واستبعاد بعض ([1]) الأصول من تعريف الاستثمار .

٢. توضيح الالتزامات بالنص تفصيليا على المعاملة العادلة والمتكافئة أو عدم التعرض بشكل غير مباشر للتأميم .

[1]) World Investment Report 2013 , pp . 102-103 .

٠٣ وضع استثناءات خاصة بالتحويلات وإجراءات الرقابة الحصيفة .

٠٤ وضع آليات خاصة بالضرائب والإجراءات الحصيفة وتحديد فترة زمنية محددة لاسترداد المستحقات .

٠٥ حماية الصحة والأمن وحقوق العمالة :

حماية ٠١لصحة البشرية وحماية النبات والحيوان ، الحفاظ على الموارد الطبيعية ومن ثم عدم التفريط في المواصفات الصحية والبيئة لجذب الاستثمار (المثال اتفاقية – EN) Colombia – Peru FTA وكذلك اتفاقية الاستثمار المبرمة بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية .

وفى ضوء ما تم استعراضه من النصوص المبرمة فى الاتفاقية المبرمة مع الجانب الروسى يلاحظ ما يلى :

١) إن الاتفاقية لا تتماشى مع الاتجاهات العالمية كما سبقت الإشارة آنفاً والمرتبطة بوضع معاهدة تنطوى على بنود تخدم أهداف التنمية المستدامة وتضع آليات خاصة بتحديد الفترة الزمنية لاسترداد المستحقات فضلاً عن حماية الصحة والأمن وحقوق العمالة وضمان تطبيق مواصفات الجودة .

٢) يتعين أن يتضمن إطار الاتفاقية المبرمة بنداً إضافياً مرتبط بتوسيع مجالات التعاون لتشمل التخطيط وتنفيذ المشروعات التى تحتاج إلى النقل والاستخدام الفعال للتكنولوجيا وكذلك استخدام المعايير والمواصفات القياسية وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل محلياً وذلك على غرار اتفاقية الاستثمار فى إطار اتفاقية الشراكة المصرية/الأوروبية مادة (٤٩).

وبالإضافة لما تقدم فإن جذب مزيد من الاستثمارات من دول التجمع البريكس إلى مصر كما سبقت الإشارة تتطلب وجود تشريعات تعزز هذا التوجه بما يحسن مناخ الاستثمار مع تحقيق استقرار سياسى وأمنى بما يحقق الاستقرار الاقتصادى للمشروعات الاستثمارية فضلا عن تشجيع ودعم أنشطة الترويج المعروفة من مؤتمرات ومعارض وبعثات ترويجية للاستثمار .

<u>الخلاصة</u> :

وإجمالا فى ضوء ما تم استعراضه من موقف استثمارات مجموعة البريكس فى العالم وفى القارة الإفريقية ، وكذلك نصيب مجموعة البريكس فى اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر وأيضا المجالات والأنشطة النوعية التى توجهت إليها هذه الاستثمارات ، ويمكن ملاحظة ما يلى :

١- هامشية نصيب مصر من الاستثمارات المباشرة التى تضخها مجموعة البريكس فى افريقيا حيث تحصل مصر على النذر القليل من هذه الاستثمارات مقارنة بوضع جنوب افريقيا ، السودان ، نيجيريا ، زامبيا ، الجزائر – موريشيوس ، موزمبيق ، زيمبابوى ، كوت ديفوار وأثيوبيا وغيرها من الدول الافريقية .

٢- حيث أن نصيب الصين والهند فى اجمالى الاستثمارات المباشرة فى مصر لم يتعد ١٢% .

٣- إن الاستثمارات الصينية تتجه إلى الأنشطة الصناعية والإنشائية والخدمية ، وكذلك تتجه الاستثمارات الهندية إلى المشروعات الصناعية (الكيماوية – الغزل والنسيج – والغذائية) .

٤- فيما عدا الاستثمارات الصينية والهندية فإن الاستثمارات الروسية والبرازيلية تعد هامشية وبقيم لا تذكر .

٥- إن علاقات الاستثمار بين مصر ودول مجموعة البريكس تبدو إجمالاً ضعيفة ويحاجة إلى تنميتها وإزالة المعوقات أمام انسيابها ولعل بعض المقترحات التى قدمتها الدراسة فى أجزاء مختلفة متمثلة فى السعى إلى تحسين بيئة التشريعات ومناخ الاستثمار وكذلك إدخال بعض البنود فى الاتفاقيات المبرمة بما يقلل من فضافضية العبارات ويوفر آليات محددة لتنشيط الاستثمارات (مثل إدخال مادة بالاتفاقيات تتعلق بالتخطيط وتنفيذ المشروعات التى تحتاج إلى النقل والاستخدام الفعال للتكنولوجيا) ، وكذلك إضافة بنود تخدم أهداف التنمية المستدامة بما يخلق آفاقاً جديدة لنمو قيمة وحجم هذه الاستثمارات . ولكن يظل محور الاستقرار الأمنى والسياسى مكوناً رئيسياً فى تشجيع الاستقرار الاقتصادى للمشروعات الاستثمارية .

المبحث الثالث

٠٣ علاقات التجارة الخارجية مع دول مجموعة البريكس

١٠٣ تطور التجارة الخارجية لمصر مع مجموعة البريكس

تحتفظ مصر بعلاقات سياسية واقتصادية قومية مع دول مجموعة البريكس كل على حدة وإذا نظرنا إلى تطور التجارة الخارجية لمصر مع دول البريكس خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١ فسوف يتضح لنا أن متوسط معدل نمو حجم التجارة الخارجية بين مصر وهذه الدول قد بلغ حوالى ٢٢% خلال هذه الفترة حيث بلغ حوالى ١٨.٥ مليار دولار في عام ٢٠١١ مقابل ٢.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠١ .

أما عن معدل زيادة عجز الميزان التجارى لمصر مع دول البريكس فقد بلغ هذا العجز حوالى ٩.٢ مليار دولار في عام ٢٠١١ مقابل ٢.٠٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ أى بزيادة قدرها ١٦% خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠١١ ([1]) .

كذلك تجدر الإشارة إلي أن قيمة صادرات مصر الى دول البريكس بلغت ٤.٦٦ مليار دولار في عام ٢٠١١ مقابل ٢٢٠ مليون دولار فقط في عام ٢٠٠١ وهذا يعنى أن معدل متوسط قيمة صادرات مصر إلي دول البريكس قد ارتفعت بنسبة ٣٥.٧% خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١ .

أما لو نظرنا الي معدل نمو صادرات مصر الي دول البريكس خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١ فسوف يتضح لنا أن هذا النمو قد بلغ ٣٤% للصين و٤٤.٦% لروسيا و٤١.١% للهند و ٢٢% للبرازيل و ٢١% لجنوب إفريقيا .

أما عن معدل نمو واردات مصر من دول البريكس فقد زادت بنسبة ١٩.٧% خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١١ حيث بلغت ١٣.٨ مليار دولار عام ٢٠١١ مقابل ٢.٣٨ مليار دولار عام ٢٠٠١ ، هذا بالإضافة الى ارتفاع نسبة واردات مصر من دول البريكس لتصل الي ٤٧.٠% من اجمالى صادرات هذه الدول في عام ٢٠١١ مقابل ٠.٤٦% في عام ٢٠٠١ وقد سجل معدل نمو واردات مصر خلال الفترة المذكورة ٢٣.١% من الصين و١٧.٩%"من روسيا و١١.٧%"من الهند و ١٩.٩%من البرازيل و ١٠.٢"% من جنوب إفريقيا ([1]) .

٤٠ هيكل الصادرات والواردات بين مصر ومجموعة الريكس

يختلف هيكل الصادرات والواردات بين مصر وكل دولة من دول البريكس لذلك سوف نقوم بدراسة هذا الهيكل لكل دولة على حدة :

١٠٤ <u>هيكل الصادرات والواردات بين مصر والصين</u>

تمتاز العلاقات المصرية الصينية بالقوة والتعاون في العديد من المجالات التجارية والإقتصادية وقد تبلور ذلك في العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم المبرمة بين مصر والصين مثل اتفاقية التعاون التجارى والإقتصادى التى تنظم المبالات التجارية بين مصر والصين والموقعة في القاهرة عام ١٩٩٥ ، وكذلك اتفاقية إنشاء مجلس الأعمال المصرى الصيني عام ٢٠٠٢ وبروتوكول التعاون في مجال الصحة النباتية والذي يسمح بدخول الموالح المصرية الي السوق الصينى والذي تم توقيعه في عام ٢٠٠٦ والذى تم بموجبه

---

[1]) وزارة الصناعة والتجارة : قطاع بحوث التسويق والدراسات السلعية والمعلومات ٢٠١٣

[1]) وزارة الصناعة والتجارة – المرجع السابق ذكره .

التفاوض مع الجانب الصينى لزيادة عدد الموانىء الصينية المسموح بتصدير الموالح المصرية من خلالها والذى أدى إلى إضافة ٦ موانىء صينية إضافية لهذا الغرض .

هذا بالإضافة إلى مذكرة تفاهم للفحص المسبق للمنتجات الصناعية الصينية التى يتم شحنها الي مصر قبل الشحن لتلك المنتجات والتى تم إبرامها في عام ٢٠٠٨ وكذلك اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين مصر والصين بهدف خلق ظروف أفضل للاستثمارات التى يقوم بها المستثمرين في كلا البلدين وقد يتم توقيع هذه الاتفاقية عام ١٩٩٤ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٦ .

هذا بالإضافة الى مذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين في مجال الصحة الحيوانية والنباتية وسلامة الغذاء والتى تم توقيعها في عام ٢٠٠٦ ، واتفاقية منع الإزدواج الضريبي التى تم توقيعها في عام ١٩٩٩ ([٢]) .

وقد أدت هذه الاتفاقات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم المختلفة الي تطور التجارة الخارجية بين البلدين . والجدول التالي يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (١)

تطور الميزان التجارى بين مصر والصين

خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٢

السنة / البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الميزان التجارى	- ٣٧٥٢.٦	- ٤٤٣٩.٣	- ٤٤٧.٤
الصادرات المصرية	٤٤٢.٢	٥٩٤.٦	٧٢٢.٩
معدل التغيير	-	%٣٤.٥	%٢١.٦
الواردات المصرية	٤١٩٤.٨	٥٠٣٣.٩	١١٧٠.٣
معدل التغيير	-	%٢٠.٠	- %٧٦.٨

[٢]) وزارة الصناعة والتجارة الخارجية – قطاع الاتفاقات الخارجية .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

يتضح لنا من الجدول رقم (١) أن الميزان التجارى بين مصر والصين في صالح الصين خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٢ حيث يتضح لنا من الجدول أن صادرات مصر الي الصين قد بلغت ٤٤٢.٢ مليون دولار عام ٢٠١٠ في حين أن وارداتها من الصين بلغت ٤١٩٤.٨ مليون دولار مما أدى الي عجز قدره ٣٧٥٢.٦ مليون دولار عام ٢٠١٠ ، أما في عام ٢٠١١ فقد زاد هذا العجز ليبلغ ٤٤٣٩.٣ مليون دولار وذلك لأن صادرات مصر إلي الصين بلغت في هذا العام ٥٩٤.٦ مليون دولار في حين أن وارداتها بلغت ٥٠٣٣.٩ مليون دولار .

أما في عام ٢٠١٢ فقد ارتفعت صادرات مصر الي الصين الي ٧٢٢.٩ مليون دولار في حين كانت وارداتها ١١٧٠.٣ مليون دولار فقط مما أدى الي انخفاض العجز الي ٤٤٧.٤ مليون دولار فقط وهو أقل بكثير من عامى ٢٠١٠ ، ٢٠١١ .

كذلك يتضح لنا من الجدول رقم (١) أن معدل التغيير في صادرات مصر الي الصين قد ارتفع الي ٣٤.٥% في عام ٢٠١١ ثم انخفض الي ٢١.٦% في عام ٢٠١٢ ، أما عن واردات مصر من الصين فقد انخفضت من ٢٠% في عام ٢٠١١ الي (-٧٦.٨%) في عام ٢٠١٢ وقد يرجع ذلك بالطبع الى الظروف الاقتصادية التى مرت بمصر بعد ثورة يناير ٢٠١١ .

والجدير بالذكر أن أهم السلع المصدرة إلي الصين تتمثل في الرخام الخام أولياً ، والبترول الخام ، والقطن غير المندوف وغير الممشط والقطن الخام غير المخلوط والغاز الطبيعي المسيل والبروبولين .

في حين تتمثل أهم الواردات المصرية من الصين في المنتجات النسجية وتشمل الخيوط والملابس الجاهزة والأجهزة الالكترونية وتشمل (التليفونات المحمولة وأجزاءها والريسيفر وأجزاءها وأجهزة الحاسب الآلي وأجزاءها) والأجهزة المنزلية وتشمل (التليفزيونات والأفران الكهربائية) وكذلك المنتجات الجلدية والمواسير والأنابيب .

ويوضح لنا الجدول رقم (٢) أهم الصادرات المصرية الي الصين ونسبتها الي اجمالي الصادرات السلعية :

جدول رقم (٢)

أهم الصادرات المصرية الي الصين

ونسبتها الي اجمالي الصادرات المصرية الي الصين

يوضح لنا الجدول رقم (٢) أن اجمالي الصادرات المصرية الى الصين قد زادت في عام ٢٠١١ بنسبة ٣٤% واستمرت في الزيادة في عام ٢٠١٢ لتسجل ٦٣% بالمقارنة بعام ٢٠١٠ .

ويوضح أيضا الجدول رقم (٢) انه في حين ارتفع اجمالى الصادرات المصرية الي الصين من ٤٤٢.٢مليون دولار الي ٧٢٢.٩ مليون دولار خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢ ألا أن هذه الزيادة ترجع الي زيادة الغاز الطبيعي الذي زاد من ١٢.٨ مليون دولار في عام ٢٠١٠ الي ٣٦ مليون دولار في عام ٢٠١١ ثم الي ١١٢.١٩ مليون دولار في عام ٢٠١٢ بزيادة قدرها ٧٧١% في عام ٢٠١٠ مما يعنى أن الغاز الطبيعي يعد من السلع الديناميكية المصدرة للصين .

ويوضح أيضا هذا الجدول أن صادرات القطن غير المندوف كانت تمثل حوالى ١٥.٥% من اجمالي الصادرات المصرية الي الصين في عام ٢٠١٠ إلا أن هذه النسبة انخفضت إلي

٩.٦% في عام ٢٠١١ ثم الي ٤.٨% في عام ٢٠١٢ من اجمالي الصادرات المصرية الي الصين مما يعنى ان هذه السلعة لم تعد من السلع الديناميكية المصدرة إلي الصين .

وكذلك يوضح أن صادرات الرخام الخام قد انخفضت من ٥٣.٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠ الي ٤٤.٧ مليون دولار في عام ٢٠١١ ثم الي ٣٩.٧ مليون دولار عام ٢٠١٢ .
أما عن نسبة صادرات الرخام الخام بالنسبة الي اجمالى الصادرات المصرية الي الصين فالجدول السابق يوضح لنا أن هذه النسبة قد تناقصت من ١٢% في عام ٢٠١٠ الي ٥.٥% في عام ٢٠١٢، كذلك يوضح لنا من الجدول رقم (٢) ان نسبة صادرات الغاز الطبيعي من اجمالى الصادرات الي الصين قد ارتفعت من ٢.٩% في عام ٢٠١٠ الي ١٦% في عام ٢٠١١ ثم الي ١٥.٥% في عام ٢٠١٢ .

وفيما يتعلق بأهم الواردات المصرية من الصين فيوضح لنا الجدول رقم (٣) مايلي :

جدول رقم (٣)
أهم الواردات المصرية من الصين ونسبتها الى اجمالى الواردات من الصين

يتضح لنا من الجدول رقم (٣) ان اجمالى الواردات المصرية من الصين قد شهدت زيادة طفيفة فى عام ٢٠١١ حوالى ٢٠% بالمقارنة بعام ٢٠١١ إلا انه سرعان ما انخفضت الواردات المصرية من الصين انخفاضاً شديداً حوالى ٧٠% في عام ٢٠١٢ بالمقارنة بعام ٢٠١٠ – وقد يرجع ذلك الي الأزمة الاقتصادية التى مرت بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وانخفاض الاحتياطي النقدى في ذلك الوقت .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (٣) أن الواردات المصرية من المنتجات النسيجية من الصين قد شهدت انخفاضاً شديداً حيث انخفضت من ٥١٣ مليون دولار في عام ٢٠١٠ الي ٦٢.١٧ مليون دولار في عام ٢٠١٢ وهو ما يمثل حوالى ٨٧% وكذلك يتضح لنا من هذا الجدول أن نسبة الواردات النسيجية الي اجمالي الواردات من الصين قد انخفضت من ١٢.٢% في عام ٢٠١٠ الي ٥.٣% في عام ٢٠١٢ .

أما بالنسبة للأجهزة الالكترونية فيوضح لنا الجدول رقم (٣) أن الواردات من الأجهزة الالكترونية قد زادت بنسبة ١٢% في عام ٢٠١١ بالمقارنة بعام ٢٠١٠ وان كانت نسبة الواردات من الأجهزة المنزلية الى اجمالى الواردات من الصين قد انخفضت من ١١.١% في عام ٢٠١٠ الي ١٠.٤% في عام ٢٠١١ .

كذلك يتضح لنا من الجدول السابق أن واردات مصر من الأجهزة المنزلية قد حققت زيادة ملحوظة في عام ٢٠١١ بلغت حوالى ٢٠% إلا أنها سرعان ما انخفضت انخفاضاً شديداً في عام ٢٠١٢ حيث انخفضت بنسبة ٩٧% عن عام ٢٠١٠ ، أما عن نسبة واردات مصر من الأجهزة المنزلية من اجمالى الواردات من الصين فالجدول السابق يوضح لنا أن هذه النسبة قد انخفضت من ١.٦% في عام ٢٠١٠ الى حوالى ٠.١٣٤% في عام ٢٠١٢ .

وبالنسبة للمنتجات الجلدية فالجدول السابق يوضح لنا ان واردات مصر من هذه المنتجات قد سجلت زيادة طفيفة في عام ٢٠١١ بلغت جوالى ١٦% إلى ان هذه الواردات قد انخفضت بشدة في عام ٢٠١٢ حيث سجلت انخفاضاً قدره ٩٦% بالمقارنة بعام ٢٠١٠ .

وأخيراً يمكن القول أن الميزان التجارى بين مصر والصين في صالح الصين حيث ان الصادرات المصرية الي الصين تقل كثيراً عن وارداتها منها لذلك لابد من دراسة السوق الصينى دراسة جيدة لزيادة الصادرات المصرية اليه كذلك لابد من الحد من الواردات المصرية من الصين والاعتماد بقدر الإمكان على المنتجات المحلية والاهتمام بزيادة كفاءتها حتى يتسنى لنا تخفيض العديد من المنتجات المستوردة من الصين وخاصة تلك التى يوجد لها منتج محلي .

٢٠٤ هيكل الصادرات والواردات بين مصر وروسيا

تتمتع مصر بعلاقات اقتصادية قوية وعميقة مع روسيا منذ سنوات عديدة وقد أدى ذلك الي إبرام العديد من الاتفاقات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم بين مصر وروسيا وقد أدى ذلك الي تطور التجارة الخارجية بين مصر وروسيا ، والجدول التالى رقم (٤) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (٤)

تطور الميزان التجارى بين مصر وروسيا

خلال الفترة من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٢

بالمليون دولار

السنة / البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الصادرات	١٦٧.٠٩	٢٢١.١٥	٣٥٤.٢١	٢٢٤.٢٣

معدل التغيير	–	٣٢.٣٥	٦٠.١٧	٣٦.٧٠–
الواردات	١٥٥٤.٩٧	١٨٤٢.٨٨	٢٦٢٣.٨٦	٣٨٩٢.٦٨
معدل التغيير	–	١٨.٥٢	٤٢.٣٨	٤٨.٣٦
الميزان التجارى	١٣٨٧.٩–	١٦٢١.٧–	٢٢٦٩.٧–	٣٦٦٨.٥–

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يوضح لنا الجدول السابق رقم (٤) وجود عجز مستمر في الميزان التجارى لصالح روسيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢ حيث سجل هذا العجز ١.٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ ارتفع الي ١.٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ وأستمر في الزيادة حيث بلغ ٢.٢ مليار دولار عام ٢٠١١ ثم ٣.٦ مليار دولار عام ٢٠١٢ .

وإذا نظرنا إلى اجمالى الصادرات المصرية الى روسيا فسوف يتضح لنا من الجدول السابق أن هذه الصادرات قد ارتفعت من ١٦٧ مليون دولار عام ٢٠٠٩ إلي ٢٢١ مليون دولار عام ٢٠١٠ اى بزيادة قدرها ٣٢% ثم زادت بعد ذلك بنسبة ٦٠% لتصل إلى اكبر قيمة لها خلال فترة الدراسة وهي ٣٥٤ مليار دولار ولكن نظراً للظروف الاقتصادية التى مرت بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ انخفضت هذه الصادرات بنسبة ٣٦% لتصل الي ٢٢٤ مليون دولار فقط في عام ٢٠١٢ .

وبالنسبة للواردات المصرية من روسيا يوضح لنا الجدول السابق ان هذه الواردات قد شهدت تذبذباً خلال فترة الدراسة في الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢ حيث نجد أن هذه الواردات قد بلغت ١.٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ ارتفعت بنسبة ١٨.٥% لتصل الي ١.٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ ثم زادت بنسبة ٤٢% لتصل الي ٢.٦ مليار دولار عام ٢٠١١ وأخيرا زادت بنسبة ٤٨% في عام ٢٠١٢ لتصل الي ٣.٨مليار دولار وذلك بسبب زيادة الواردات من بعض السلع الأساسية مثل غاز اوبل (السولار) والقمح وزيوت بذور عباد الشمس والخشب وغيرها من السلع الأخرى .

والجدير بالذكر أن أهم الصادرات المصرية لروسيا تتمثل في البرتقال الطازج والبطاطس والبصل الطازج والعنب الطازج والفراولة والفواكه الأخرى .

في حين أن أهم الواردات تتمثل في الخشب والزيوت والقمح وورق الصحف والسولار والذرة الصفراء .

ويوضح لنا الجدول التالي رقم (٥) اهم الصادرات المصرية الي روسيا ونسبتها من اجمالي الصادرات :

جدول رقم (٥)
أهم الصادرات المصرية الي روسيا ونسبتها
الي اجمالي الصادرات المصرية الي روسيا

يوضح لنا الجدول رقم (٥) أن أهم الصادرات المصرية إلي روسيا تتمثل في البرتقال الطازج والبطاطا (البطاطس) والبصل الطازج أو المبرد والعنب والسجاد وأغطية الأرضيات من مواد نسيجية والفراولة والفواكه الأخرى .

يتضح لنا من الجدول رقم (٥) أن البرتقال الطازج يعتبر من السلع الديناميكية المصدرة الي روسيا حيث انه كان يمثل حوالى ٥٠% من نسبة صادرات مصر الي روسيا في عام ٢٠٠٩ وان كان انخفض قليلاً ليصل الي ٤٥% في عام ٢٠١٠ ثم ٤٣% في عام ٢٠١٢ .

كذلك يتضح لنا من الجدول السابق أن البصل الطازج او المبرد يعتبر ايضا من السلع الديناميكية حيث أن نسبة صادراته الى اجمالى الصادرات المصرية كانت ١٢.٨% في عام ٢٠١٠ انخفضت الي ١١.٥% في عام ٢٠١١ ونظراً للظروف السياسية التى مرت بها مصر انخفض الي ٥.٩% في عام ٢٠١٢ .

كذلك يتضح لنا من الجدول السابق ان الفواكه تعتبر من السلع الهامة المصدرة الى روسيا مثل العنب والفراولة والفواكه الأخرى التى ارتفعت نسبتها من٨.٩% في عام ٢٠٠٩ الي ١٦.٦% في عام ٢٠١١ .

وفيما يخص الواردات المصرية من روسيا فنجد ان أهم هذه الواردات تتمثل في الخشب والمنتجات النصف مصنعة من الحديد والصلب وزيوت بذور عباد الشمس والقمح والخشب المتعاكس (الابلاكاش) والسولار وورق الصحف والذرة الصفراء ، والجدول رقم (٦) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (٦)
أهم الواردات المصرية من روسيا ونسبتها الي
اجمالى الواردات من روسيا

ويوضح لنا الجدول رقم (٦) اهم الواردات المصرية من روسيا ونسبتها الي اجمالى الواردات ، وطبقا لهذا الجدول فإن واردات مصر من القمح تتصدر السلع المستوردة من روسيا حيث أن نسبة الواردات من القمح من اجمالى الواردات من روسيا قد زادت من ٣٩% عام ٢٠٠٩ الي ٤٧% عام ٢٠١١ وأن كانت قد انخفضت قليلاً في عام ٢٠١٢ لتسجل ٤١.٨% كذلك يوضح لنا الجدول السابق ان نسبة واردات مصر من السولار من روسيا قد ارتفعت من ٧.٦% في عام ٢٠٠٩ الي ١٤.٥% في عام ٢٠١٠ ثم الي ١٩.٧% في عام ٢٠٠٩ الي ١٤.٥% في عام ٢٠١٠ ثم الى ١٩.٧% في عام ٢٠١٢ ويرجع ذلك بالطبع الى أزمة السولار التي عانت منها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (٦) أن واردات مصر من زيوت عباد الشمس من روسيا قد ارتفعت من ١.١% في عام ٢٠٠٩ الي ٢.٨٩% في عام ٢٠١١ ثم الى ٧.١% في عام ٢٠١٢ مما يدل على أهمية هذه السلعة بالنسبة لمصر .

وأخيراً يمكن القول انه لتحسين الميزان التجارى بين مصر وروسيا لابد من العمل على الاهتمام بزيادة صادراتنا من السلع الأساسية والهامة إليها مثل البرتقال الطازج والفواكه المختلفة والبطاطس والبصل وغيرها من السلع الأخرى مع الحد من الواردات وخاصة من السلع التى يتوفر منها البديل المحلي .

٣٠٤ هيكل الصادرات والواردات بين مصر وجنوب إفريقيا

تم توقيع مذكرة تفاهم فى مجال التعاون الاقتصادى بين مصر وجنوب إفريقيا فى أغسطس ٢٠٠٩ .

وقد تم عقد اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر وجنوب إفريقيا خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٩ مارس ٢٠١٠ ببروتويا ، حيث ناقش الجانبان أهمية تفعيل مذكرة التفاهم التى من شأنها إزالة أية معوقات تعترض سبل تنمية وتنشيط التجارة بين البلدين . كذلك اقترح الجانبان تفعيل اللجنة التجارية المشتركة ، وقد تم عقد الاجتماع الأول للجنة التجارية المشتركة فى القاهرة فى مايو ٢٠١١ وتم عقد الاجتماع الثانى للجنة التجارية فى فبراير ٢٠١٣ فى جونسبرج لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الأول وكذا تقارير مجموعات العمل الفنية .

وتشير الإحصاءات إلى أن الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا يسجل فائضاً خلال السنوات ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢ وذلك نظراً لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات المصرية من جنوب إفريقيا ، والجدول رقم (٧) يوضح لنا تطور الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢ :

جدول رقم (٧)

تطور الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا

خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢

بالمليون دولار

السنة / البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الميزان التجارى	-١٠٧	٢٣٣.١٢	٩٢١.٦١	٤٢١.٨
الصادرات	٢٩.١٥	٣٩٣.٦١	٩٩٦.٤١	٥٢٣.٨٥
معدل التغيير	-	%١٢٥٠	%١٥٣.١٤	-%٤٧.٤
الواردات	١٣٦.١	١٦٠.٤٩	٧٤.٨	١٠٢.٠٥
معدل التغيير	-	%١٨	-%٥٣.٣٩	%٣٦.٤٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يتضح لنا من الجدول رقم (٧) أن الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا قد سجل عجزاً فى عام ٢٠٠٩ فقط بلغ حوالى ١٠٧ مليون دولار وذلك مقابل فائض خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٢ .

وطبقا للجدول السابق فإن الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا قد شهد طفرة كبيرة لصالح مصر فى عام ٢٠١٠ . حيث سجلت الصادرات المصرية ٣٩٣.٦١ مليون دولار فى عام ٢٠١٠ بزيادة قدرها ١٢٥٠% عن عام ٢٠٠٩ فى حين سجلت الواردات المصرية ١٦٠.٤٩ مليون دولار ، وهذا يعنى أن الميزان التجارى كان فى صالح مصر بحوالى ٢٣٣.١٢ مليون دولار فى هذا العام .

كذلك سجل الميزان التجارى زيادة قدرها ٩٢١.٦ مليون دولار لصالح مصر فى عام ٢٠١١ حيث سجلت الصادرات المصرية لجنوب إفريقيا ٩٩٦.٤١ مليون دولار فى حين سجلت الواردات المصرية من جنوب إفريقيا ٧٤.٨ مليون دولار فقط مما أدى إلى وجود فائض لصالح مصر بلغ ٩٩٦.٤ مليون دولار .

وفى عام ٢٠١٢ سجلت الصادرات المصرية لجنوب إفريقيا ٥٢٣.٨ مليون دولار فى حين سجلت الواردات المصرية من جنوب إفريقيا ١٠٢.٥ مليون دولار فقط مما أدى إلى وجود فائض قدره ٤١٢.٨ مليون دولار لصالح مصر .

وبدراسة الجدول رقم (٧) يتضح لنا أن فائض الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا يرجع لزيادة الصادرات المصرية لجنوب إفريقيا خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢ والتى زادت بنسبة ١٢٥٠% فى عام ٢٠١٠ ، و ١٥٣.١% فى عام ٢٠١١ ، أما فى عام ٢٠١٢ فإن هذه الزيادة فى الصادرات قد انخفضت بنسبة ٤٧.٤% ويرجع ذلك بالطبع إلى الظروف السياسية والاقتصادية التى مرت بها مصر فى عام ٢٠١١ .

وإذا نظرنا إلى أهم الصادرات المصرية إلى جنوب إفريقيا فسوف نجد أنها تتمثل فى الوقود المعدنى والزيوت المعدنية ومحضرات خضر ونباتات صالحة للأكل وفواكه وثمار صالحة للأكل ومنتجات كيماوية غير عضوية وخلاصات للدباغة والصباغة وغيرها من السلع الأخرى ، والجدول رقم (٨) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (٨)

أهم الصادرات المصرية لجنوب إفريقيا ونسبتها إلى إجمالى الصادرات المصرية لجنوب إفريقيا بالمليون دولار

يتضح لنا من الجدول رقم (٨) أن أهم الصادرات المصرية إلى جنوب إفريقيا تتمثل فى اللؤلؤ والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والوقود المعدنى والزيوت المعدنية ومحضرات الخضر والنباتات الصالحة للأكل والمنتجات الكيماوية الغير عضوية والراتنجات واللدائن الاصطناعية وغيرها من السلع الأخرى .

وطبقا للجدول رقم (٨) يتضح لنا أن اللؤلؤ والأحجار الكريمة وشبه الكريمة يحتل المرتبة الأولى فى الصادرات المصرية إلى جنوب إفريقيا حيث أن صادراته بلغت ٣٤١.٧ مليون دولار فى عام ٢٠١٠ بنسبة ٨٦.٦% من إجمالى الصادرات إلى جنوب إفريقيا . وفى عام ٢٠١١ ارتفعت الصادرات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة إلى ٩٢.٦% من إجمالى الصادرات إلا أنها انخفضت فى عام ٢٠١١ لتصل إلى ٤٦٧.٦ مليون دولار فى عام ٢٠١٢ بنسبة ٨٩% من إجمالى الصادرات إلى جنوب إفريقيا . وهذا يعنى أن اللؤلؤ والأحجار الكريمة تعد من السلع الديناميكية فى هيكل الصادرات المصرية إلى جنوب إفريقيا .
والجدير بالذكر أن زيادة صادرات مصر من اللؤلؤ والأحجار الكريمة إلى جنوب إفريقيا هى التى جعلت الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا فى صالح مصر خلال الفترة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١٢ .

ويوضح لنا الجدول رقم (٨) أيضا أن بقية السلع المصدرة إلى جنوب إفريقيا تمثل نسبة ضئيلة من إجمالى الصادرات مثل الوقود المعدنى والزيوت المعدنية التى تتراوح نسبتها ما بين ١.٧% و ٤.١% ، وكذلك الفواكه التى تتراوح نسبتها ما بين ٠.٧% و ٨.٩% والمنتجات الكيماوية غير العضوية التى تتراوح نسبتها ما بين ٠.٢% و ٢% .

كذلك يوضح لنا الجدول السابق أن صادرات مصر إلى جنوب إفريقيا من الوقود المعدنى والزيوت المعدنية قد ارتفع من ١.٢ مليون دولار فى عام ٢٠٠٩ إلى ٩.٣مليون دولار فى عام ٢٠١٢ ، كذلك ارتفعت صادرات مصر من الفواكه والثمار الصالحة للأكل من ٢.٦ مليون دولار عام ٢٠٠٩ إلى ٤.٠٤ مليون دولار عام ٢٠١٢ ، كذلك ارتفعت صادرات مصر من الكتان من ١.٤ مليون دولار عام ٢٠٠٩ إلى ٢.٠٢ مليون دولار عام ٢٠١٢ .
وبالنسبة للواردات المصرية من جنوب إفريقيا فإن أهم الواردات السلعية من جنوب إفريقيا تتمثل فى النحاس ومصنوعاته والحديد الصب والمنتجات الكيماوية العضوية ومصنوعات حديد صب وحديد صلب والمطاط ومصنوعاته ، والجدول رقم (٩) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (٩)

أهم الواردات المصرية من جنوب إفريقيا ونسبتها إلى إجمالى الواردات من جنوب إفريقيا

بالمليون دولار

يوضح لنا الجدول رقم (٩) أهم الواردات المصرية من جنوب إفريقيا والتى تتمثل فى التبغ وإبدال التبغ والحديد والصلب والنحاس ومصنوعاته والمنتجات الكيماوية وغيرها من السلع الأخرى .

وطبقا للجدول رقم (٩) فإن واردات التبغ ومنتجاته قد انخفضت من ٧١.٦ مليون دولار فى عام ٢٠٠٩ إلى ٨.٩ مليون دولار عام ٢٠١١ ثم إلى ٠.٥١ مليون دولار عام ٢٠١٢ ، أما واردات الحديد الصب فقد ارتفعت من ٨.٣ مليون دولار عام ٢٠٠٩ إلى ١٩.٣ مليون دولار عام ٢٠١٠ ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى ٩.٧ مليون دولار عام ٢٠١٠ .

أما الواردات من الحبوب فقد زادت من ٠.٢ مليون دولار عام ٢٠٠٩ إلى ٥.٣٥ مليون دولار عام ٢٠١٢ ، كذلك زادت واردات مصر من المطاط ومصنوعاته من ١.٧ مليون دولار عام ٢٠٠٩ إلى ٧.١١ مليون دولار عام ٢٠١٢ .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (٩) أن نسبة واردات النحاس ومصنوعاته من جنوب إفريقيا كانت تمثل ١.٥% فى عام ٢٠٠٩ ارتفعت إلى ٤.٦% عام ٢٠١١ ثم إلى ٢٤.٤% عام ٢٠١٢

وهى تعد أعلى نسبة فى الواردات السلعية من جنوب إفريقيا يليها الحديد الصب الذى ارتفعت نسبة وارداته من اجمالى الصادرات من ٦% عام ٢٠٠٩ إلى ٩.٥% عام ٢٠١٢ ثم يأتى بعده المطاط ومصنوعاته التى ارتفعت نسبة وارداته من ٠.٧% عام ٢٠٠٩ إلى ٧% عام ٢٠١٢ .

وأخيراً يمكن القول أنه إذا كان الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا فى صالح مصر فإنه لابد من العمل على زيادة صادرات مصر إلى جنوب إفريقيا خاصة السلع التى تتمتع بطلب متزايد عليها مثل اللؤلؤ والأحجار الكريمة والفواكه والخضروات وغيرها من السلع الأخيرة . هذا بالإضافة إلى أنه لابد من العمل على القضاء على معوقات التبادل التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا والتى تتمثل فى :

- عدم وجود خطوط ملاحية مباشرة ومنتظمة بين مصر وجنوب إفريقيا هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل .
- المنافسة الشديدة للصادرات المصرية من الدول الأوروبية ودول شرق آسيا والتى تتمتع بوجود منافذ بيع ومعارض دائمة لها .
- تمتع بعض السلع فى جنوب إفريقيا بحماية عالية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والسيارات .
- دعم حكومة جنوب إفريقيا لعدد من القطاعات وذلك برفع معدلات الرسوم المفروضة عليها وتوجيه دعم مباشر لها ، ومن هذه السلع السيارات وبعض السلع الخفيفة .

٤٠٤ هيكل الصادرات والواردات بين مصر والهند

تتمتع العلاقات الاقتصادية المصرية الهندية بالقوة منذ سنوات طويلة مضت ، وقد تم توقيع اتفاق اطارى للتجارة فى أكتوبر ١٩٧٧ يتم بموجبه اتمام كافة المعاملات التجارية بين البلدين بالعملات الحرة ، وأهم ما تضمنه هذا الاتفاق النص على معاملة الدولة الأولى بالرعاية وتشجيع المشاركة فى المعارض والأسواق الدولية المقامة فى البلدين .

وقد تم توقيع اتفاق إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين فى ١٩٨٣/٩/٣ ، وتضمن النص على تشجيع تبادل المنتجات الوطنية واقامة مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والمشروعات المشتركة بصفة عامة . وقد عقدت اللجنة المشتركة حوالى ٦ دورات كان آخرها بالقاهرة فى مارس ٢٠١٢ برئاسة وزيرى الخارجية فى كلا البلدين ، وتجدر الإشارة إلى أنه ينبثق عن اللجنة المشتركة لجنة فرعية تختص ببحث الموضوعات التجارة والتعاون الاقتصادى فى إطار الاجتماعات الدورية لهذه اللجنة .

كذلك تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون فى المجال التجارى والفنى خلال زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى الهند فى نوفمبر ٢٠٠٨ .

وينبثق عن هذه اللجنة إنشاء لجنة تجارية مشتركة بين البلدين وكذلك إنشاء مجموعات دراسية مشتركة لتحديد فرص تنمية التجارة فى السلع والخدمات وتدفق الاستثمارات .

كذلك تم توقيع اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبى بين البلدين فى فبراير ١٩٦٩ بالإضافة ‘لى توقيع برنامج للتعاون فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى اكتوبر ٢٠٠٩ ، وكذلك توقيع مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال البنية الأساسية ، هذا بالإضافة إلى وضع خطة عمل بين المجلس الهندى للبحوث الزراعية بالهند ومركز البحوث الزراعية لجمهورية مصر العربية، وكذلك توقيع اتفاقية تفاهم بين المكتب الهندى للمعايير والهيئة المصرية للمواصفات والجودة .

وقد أدت هذه الاتفاقات والبروتوكلات ومذكرات التفاهم بين البلدين إلى تطوير التجارة الخارجية بينهما ، والجدول رقم (١٠) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (١٠)

تطور الميزان التجارى بين مصر والهند

خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢

بالمليون دولار

السنة / البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الميزان التجارى	١٦١.٥	-٢٥٠.٧	٦٢٣.٤	-٢٠٩.٢
الصادرات المصرية	١٤٢٣.٤	١٣٠٦	٢٢٦٣	٢٠٣١
معدل التغيير	-	-٨.٣%	٧٣.٣%	-١٠.٢%
الواردات المصرية	١٢٦١.٩	١٥٥٦.٧	١٦٣٩.٦	٢٢٤٠.٢
معدل التغيير	-	٢٣.٤%	٥.٣%	٣٦.٧%

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يتضح لنا من الجدول رقم (١٠) ان الميزان التجارى بين مصر والهند كان في صالح مصر خلال عامين ٢٠٠٩ و٢٠١٢ حيث بلغت الصادرات المصرية مليار و ٤٢٣ مليون دولار في

عام ٢٠٠٩ في حين كانت الواردات المصرية من الهند مليار و٢٦١.٩ مليون دولار مما حقق فائضاً قدره ١٦١.٥ مليون جنيه .

وفي عام ٢٠١١ زادت الصادرات المصرية الي الهند بنسبة ٧٣.٣% عن عام ٢٠١٠ حيث بلغت ٢ مليار و٢٦٣ مليون دولار في حين كانت الواردات المصرية من الهند مليار و٦٣٩.٦ مليون دولار مما أدى الي تحقيق فائض قدره ٦٢٣.٤ مليون دولار .

وفيما يخص الواردات المصرية من الهند فطبقاُ للجدول السابق نجد أن هذه الواردات قد ارتفعت بنسبة ٢٣.٤% في عام ٢٠١٠ لتسجل مليار و ٥٥٦.٧ مليون دولار مما تسبب في حدوث عجز قدر بحوالى ٢٥٠ مليون دولار ، كذلك نجد ان الواردات المصرية من الهند قد استمرت في الزيادة وقد سجلت هذه الزيادة نسبة ٣٧.٦% في عام ٢٠١٢ حيث بلغت الواردات ٢ مليار و٢٤٠.٢مليون دولار في حين بلغت الصادرات ٢ مليار و٣١ مليار جنيه مما ادى الي وجود عجز حوالى ٢٠٩.٢ مليون دولار وقد يرجع هذا العجز الى زيادة الواردات المصرية من السولار بسبب نقص الكميات المتوافرة منه في الفترات الأخيرة وسوف نتناول ذلك بشيء من التفصيل والجدول رقم (١١) يوضح لنا صادرات مصر من الهند خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى ٢٠١١ .

جدول رقم (١١)

يتضح لنا من الجدول رقم (١١) ان اجمالي صادرات مصر الي الهند قد ارتفعت من مليار و٤٢٣.٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ الي ٢ مليار و٢٦٣مليار دولار عام ٢٠١١ وان كانت قد انخفضت قليلاً عام ٢٠١٢ لتصل الي ٢ مليار و٣١مليون دولار وذلك بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية التى مرت بها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (١١) أن أهم صادرات مصر الي الهند تتمثل في عدة سلع لعل أهمها البترول الخام الذي ارتفعت صادراته من ٨٣١ مليون دولار عام ٢٠٠٩ الي مليار و ٧٧١ مليون دولار عام ٢٠١١أما في عام ٢٠١٢ فقد انخفضت هذه الصادرات قليلاً لتبلغ مليار و٥٧٦ مليون دولار .

أما عن نسبة صادرات البترول الخاص من اجمالي الصادرات المصرية الي الهند فيوضح لنا الجدول السابق ان هذه النسبة كانت ٥٨% في عام ٢٠٠٩ ارتفعت الي ٦٧% عام ٢٠١٠ ثم الي ٧٨% في عام ٢٠١١ وان كانت انخفضت قليلاً في عام ٢٠١٢ لتصل الي ٧٧.٥%. وبالإضافة الي البترول الخاص يوضح لنا الجدول السابق بعض السلع الهامة الأخرى التى تصدرها مصر الي الهند مثل الغاز الطبيعي المسيل الذي ارتفعت صادراته من ٣.٢% في عام

٢٠٠٩ الي ٦.٧% في عام ٢٠١٢ وكذلك الفوسفات الذي ارتفعت صادراته من ٣.٤% في عام ٢٠٠٩ الي ٤% عام ٢٠١٢ ، أما القطن فكانت صادراته متذبذبة ففد كانت نسبة تصديره تقدر بحوالي ١.٥% عام ٢٠٠٩ ارتفعت الي ٨% عام ٢٠١٠ الا أنه سرعان ما انخفض انخفاضاً شديداً ليصل الي ٢.٣% فقط في عام ٢٠١٢ .

وفيما يتعلق بأهم الواردات المصرية ونسبتها الي اجمالى الواردات من الهند فيوضحه لنا الجدول رقم (١٢) :

جدول رقم (١٢)

يتضح لنا من (١٢) ان اجمالى الواردات المصرية من الهند كانت متزايدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢ فقد زادت هذه الواردات من مليار و٢٦١.٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ الي مليار و ٦٣٩.٦ مليار دولار عام ٢٠١١ ثم الي ٢ مليار و٢٤٠ مليون دولار عام ٢٠١٢ .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (١٢) أن أهم الواردات المصرية من الهند تتمثل في عدة سلع مثل قطع بدون عظام من الابقار مجمدة والتى كانت تمثل ١٥% من اجمالى الواردات في عام ٢٠٠٩ ثم ارتفعت الي ١٨% في عام ٢٠١٠ ثم انخفضت بعد ذلك لتصل الي ١٢.٢% عام ٢٠١٢ .

كذلك نجد أن الواردات من السولار كانت تمثل ١٢.٧% من اجمالى الواردات في عام ٢٠٠٩ إلا أنها انخفضت لتصل الي ٧.٨% فقط في عام ٢٠١٢ وبالنسبة للدراجات المجهزة بموتور فقد كانت نسبة الواردات منها حوالى ٢.٦% في عام ٢٠١٠ ارتفعت الي ٤.٨% في عام ٢٠١١ إلا أنها انخفضت في عام ٢٠١٢ لتصل الي ٣% .

كذلك يوضح لنا الجدول السابق ان الواردات من التبغ قد ارتفعت من ٠.٥% في عام ٢٠٠٩ الي ٢.٥% في عام ٢٠١٢ – أما الشاي الأسود فقد ارتفعت واردات مصر منه من ٠.٧% في عام ٢٠٠٩ الي ١% في عام ٢٠١٢ .

ومن ثم يمكن القول ان تطور الميزان التجارى كان فى صالح الهند خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢ في حين انه كان في صالح مصر خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١١ .

كذلك يمكن القول أن صادرات مصر الي الهند قد زادت بنسبة ٤٢.٥% خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢ في حين أن الواردات زادت بنسبة ٧٧.٥% خلال نفس الفترة مما يعني ان واردات مصر من الهند تفوق صادراتها خاصة خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٠ وهذا يتطلب دراسة العديد من السلع المصدرة الي الهند للعمل على زيادة صادراتها في المستقبل وذلك للحد من العجز في الميزان التجارى بين مصر والهند .

٥٠٤ هيكل الصادرات والواردات بين مصر والبرازيل

تظهر لنا الإحصاءات ان الميزان التجارى بين مصر والبرازيل في صالح البرازيل خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢ والجدول التالي رقم ١٣ يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (١٣)
الميزان التجارى بين مصر والبرازيل
خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢

مليون دولار

السنة / البيان	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
الميزان التجارى	١١٩٤-	١٤٩٨-	٢٠٩٨-	٢٥٣٧-
الصادرات	٤٤	٢٢٥	٣٠٠	٢٣٠
معدل التغيير	–	%٤١١	%٣٣	%٢٣-
الواردات	١٢٣٨	١٧٢٣	٢٣٩٨	٢٧٦٧
معدل التغيير	–	٣٩	%٣٩	١٥

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يتضح لنا من الجدول رقم (١٣) أن الميزان التجارى بين مصر والبرازيل يتجه لصالح البرازيل خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ وحتى عام ٢٠١٢ . فطبقاً لهذا الجدول نجد ان صادرات مصر

الـي البرازيـل قـد ارتفعت كثيـراُ خـلال عـام ٢٠١٠ بالمقارنـة بعـام ٢٠٠٩ وهـذه الزيـادة تقـدر بحوالى ٤١١% ثم واستمرت هذه الزيادة في عام ٢٠١١ إلا أنها سرعان ما انخفضت بنسبة ٢٣% خلال عام ٢٠١٢ لتصل الي ٢٣٠ مليون دولار فقط .

وفـي المقابل نجد أن واردات مصر من البرازيل بلغت حوالى مليار و٢٣٨ مليون دولار عام ٢٠٠٩ في حين كانت الصادرات ٤٤ مليون دولار فقط أى بنسبة عجز تقدر بحوالى مليار و ١٩٤ مليون جنيه ، كذلك نجد أن هذا العجز زاد في عام ٢٠١٠ ليصل الي مليار و٤٩٨ مليون دولار واستمر في الزيادة حتى وصل الي ٢ مليار و٥٣٧ مليون دولار في عام ٢٠١٢ وهذا يرجع بالطبع الي زيادة الواردات المصرية من البرازيل وانخفاض الصادرات المصرية إليها.

وتجدر الإشارة الي أن أهم الصادرات المصرية الي البرازيل تتمثل في الأسمنت والأسمدة الفوسفاتية والغاز واليوريا والقطن وأدوات الحلاقة .

أما أهم الواردات المصرية فتتمثل في اللحوم والذرة الصفراء والقمح وسكر القصب والتبغ والخشب .

والجدول رقم ١٤ يوضح لنا أهم الصادرات المصرية ونسبتها الي اجمالى الصادرات الي البرازيل :

جدول رقم (١٤)

أهم الصادرات المصرية ونسبتها الي اجمالى الصادرات الي البرازيل

يوضح لنا الجدول رقم (١٤) ان اجمالى الصادرات المصرية قد انخفضت من ٣٠٠ مليون دولار عام ٢٠١١ الي ٢٣٠ دولار عام ٢٠١٢ وان اليوريا تحتل المركز الأول في الصادرات المصرية الي البرازيل حيث تمثل صادراتها ٣٤.٣% من اجمالى الصادرات في عام ٢٠١١ و٣٥.٤% في عام ٢٠١٢ ، يأتى بعدها الغاز الطبيعي الذي يمثل ١٠.٤% من اجمالى الصادرات الي البرازيل في عام ٢٠١٢ ، اما الأسمدة الفوسفاتية فقد سجلت صادراتها ٧.٨% عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ .

وفيما يتعلق بالواردات فإن الجدول رقم (١٥) يوضح لنا أهم الواردات المصرية ونسبتها الي اجمالى الواردات من البرازيل .

جدول رقم (١٥)

أهم الواردات المصرية ونسبتها الي اجمالى الواردات من البرازيل

يتضح لنا من الجدول رقم (١٥) ان اجمالى الواردات المصرية من البرازيل قد ارتفعت ٢مليار و٣٩٨ مليون دولار عام ٢٠١١ الي ٢ مليار و ٧٦٧ مليون دولار عام ٢٠١٢.
كذلك يتضح لنا أن واردات مصر من لحوم الأبقار قد ارتفعت نسبتها من ١٥% عام ٢٠١١ الي ١٩.٦% عام ٢٠١٢ – أما الذرة الصفراء فقد ارتفعت وارداتها من ٧.٤% عام ٢٠١١ الي ٢١.٥% عام ٢٠١٢ .
كذلك تمثل الواردات من سكر القصب نسبة كبيرة إذ بلغت ٣٠% عام ٢٠١١ إلا أنها انخفضت قليلاً لتصل الي ٢١.٢% في عام ٢٠١٢ ، كذلك انخفضت واردات الخشب من ٢٢.٣% عام ٢٠١١ الي ١٥.١% عام ٢٠١٢ .

وبعد يمكن القول ان الميزان التجارى بين مصر والبرازيل كان في صالح البرازيل خلال الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٢ وذلك نظراً لزيادة الواردات السلعية من البرازيل في حين انخفضت الصادرات المصرية الي البرازيل بنسبة كبيرة حيث سجلت في عام ٢٠١٢ انخفاضاً قدره ٢٣% وهذا يقتضي العمل على تحسين المنتجات المصرية وزيادة جودتها وذلك لزيادة صادراتنا الي الدول المختلفة ومنها البرازيل وكذلك العمل علي الاعتماد على البديل المحلى

بدلاُ من اللجوء الي الاستيراد من الخارج حتى نستطيع الحد من الواردات ومن ثم تحسين الميزان التجارى بين مصر والبرازيل وغيرها من الدول المختلفة.

الـخلاصـــــــة

يشير تتبع العلاقات التجارية مع مجموعة دول البريكس خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ إلى حدوث عجز فى الميزان التجارى لمصر مع غالبية دول المجموعة (باستثناء جنوب إفريقيا).

كذلك فإن نمط التجارة بين مصر وهذه الدول هو نمط تقسيم عمل دولى تقليدى بين دول متقدمة نسبياً ودولة نامية كمصر حيث يغلب على الصادرات المصرية إلى هذه الدول أنها صادرات مواد خام وسلع زراعية فضلاً عن صادرات نفطية (البترول ومنتجاته والغاز الطبيعى) وتسمى سلع ريكاردو وتتمتع فيها مصر بمزايا نسبية ولها أصل من الموارد الطبيعية (القطن – البصل – البرتقال – اللؤلؤ والأحجار الكريمة – الفوسفات – الحديد..).

أما الواردات فتشمل على سلع هكشر – أولية أو المنتجات ذات المحتوى التكنولوجى والمعرفى) . ويمكن أن نتبين ذلك من نوعية الواردات حيث تشتمل على الملابس الجاهزة والأجهزة الالكترونية والسلع المعمرة .
من الناحية الأخرى تظهر فى قائمة الواردات سلع ينخفض فيها نسبة الاكتفاء الذاتى بالنسبة لإنتاجها فى مصر مثل (القمح – اللحوم – الذرة) ثم واردات من المواد الخام التى تدخل كمدخلات فى الصناعة مثل (التبغ – المطاط – نحاس – الحديد) .

وتظهر فى قائمة الصادرات المصرية إلى هذه الدول بعض سلع الطاقة التى يشتد الطلب العالمى عليها مثل : (الغاز الطبيعى وتتراجع بعض المنتجات الزراعية مثل صادرات القطن الخام ، والملاحظة العامة أنه فضلاً عن انخفاض قيمة صادراتنا منها إلى هذه الدول نجد أنها متذبذبة وحتى الصادرات الصناعية منها مثل (الأسمدة واليوريا) سنجد أن حصصها فى هيكل الصادرات متغيرة أيضا .

ولذلك نرى ضرورة التغلب على معوقات التصدير إلى هذه البلدان كما اشرنا فى متن الدراسة :

١- إنشاء خطوط ملاحية مباشرة بين مصر وجنوب إفريقيا .
٢- الاهتمام بتنشيط المعارض ومنافذ البيع فى هذه الدول .
٣- الاهتمام بمعايير ومواصفات الجودة فى المنتجات المصدرة (الخضر والفواكة) .

٤- الاهتمام بإعداد دراسات سوق لاقتصاديات كبيرة الحجم مثل السوق الصينى والهندى مع محاولة استرجاع علاقات التجارة القديمة مع السوق الروسى .